موسوعة البنوك العالمية – دراسة مقارنة تطبيقية شاملة

The Global Encyclopedia of Banking – A Comprehensive Comparative Practical Study

1

مقدمة المؤلف

تُعَدّ البنوك حجر الزاوية في النظام المالي لأي دولة بل وللاقتصاد العالمي بأسره ومع التحوّلات السريعة التي يشهدها القطاع المصرفي — من الرقمنة إلى الذكاء الاصطناعي ومن الأزمات المالية إلى التنظيمات العابرة للحدود — بات من الضروري تقديم دراسة قانونية عميقة منهجية وشاملة لا تقتصر على وصف القواعد بل تفككها

تحلّل تطبيقاتها وتقارن فعاليتها عبر الأنظمة القانونية الكبرى

هذه الموسوعة ليست مجرد سرد تشريعي بل دليل عملي للممارسين القضاة المدعين العامين محاميي الشركات محللي الامتثال خبراء الرقابة المالية والباحثين الأكاديميين وقد صُمّمت لتكون مرجعًا أوليًا يُعتمد عليه في الفهم التحليل والتطبيق

وقد التزمتُ في إعدادها بالحياد المطلق والابتعاد عن أي بعد سياسي أو ديني مع التركيز على الجوانب القانونية العملية مستندًا إلى مقارنة دقيقة بين التشريعات المصرية الجزائرية الفرنسية الأمريكية البريطانية السويسرية وتشريعات الاتحاد الأوروبي مع إشارات عند الحاجة إلى أنظمة أخرى ذات صلة كالصينية السنغافورية والسويدية

والله ولي ّ التوفيق

د محمد كمال عرفه الرخاوي

إسماعيلية مصر

يناير ٢٠٢٦

2

الفصل الأول

مقدمة إلى النظام المصرفي العالمي الأسس التاريخية والفلسفية

أولاً مفهوم النظام المصرفي

لا يمكن فهم البنوك دون فهم النظام الذي تنشأ

فيه وتعمل ضمنه فالنظام المصرفي ليس مجرد مجموعة من المؤسسات المالية بل هو بنية قانونية اقتصادية تنظيمية متكاملة تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف جوهرية

1 تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة

2 تسهيل المعاملات المالية عبر أدوات قانونية موثوقة

3 ضمان الاستقرار المالي من خلال آليات رقابية ووقائية

ومن الناحية القانونية يُعرّف النظام المصرفي بأنه «الإطار التشريعي والتنظيمي الذي ينظم إنشاء البنوك سلوكها علاقاتها مع العملاء والجهات الرقابية وآليات تصحيح اختلالاتها»

ثانيًا التطور التاريخي للبنوك

1 المرحلة القديمة قبل القرن الخامس عشر

ظهرت أولى ممارسات الوساطة المالية في بلاد ما بين النهرين ثم تطورت في الإمبراطورية الرومانية عبر argentarii الذين كانوا يديرون الحسابات ويصدرون شيكات بدائية ولم يكن لهؤلاء وضع قانوني منظم بل كانت علاقاتهم قائمة على العرف والثقة الشخصية

3

2 المرحلة الحديثة المبكرة القرنان الخامس عشر–الثامن عشر

مع نمو التجارة الأوروبية ظهرت البنوك الأولى ذات الطابع المؤسسي مثل بنك ميديشي

إيطاليا 1397 وبنك أمستردام 1609 وبدأت هذه المؤسسات تكتسب اعترافًا قانونيًا خاصة بعد صدور أول تشريعات تنظيمية في فرنسا عام 1720 إثر أزمة جون لو

3 المرحلة المعاصرة القرن التاسع عشر–الحاضر

شهد القرن التاسع عشر توحيد الأنظمة المصرفية داخل الدول مع ظهور أول بنك مركزي حديث بنك إنجلترا 1694 لكنه اكتسب سلطاته الكاملة في 1844 وفي القرن العشرين برزت فكرة الرقابة المزدوجة رقابة الدولة على البنوك رقابة السوق عبر الشفافية

أما في القرن الحادي والعشرين فقد دخل النظام المصرفي عصر العولمة التنظيمية حيث لم تعد السيادة الوطنية كافية لضبط المخاطر مما أدى إلى ظهور معايير بازل I II III وتعاون عابر

للحدود في مكافحة غسل الأموال FATF وتبادل المعلومات الضريبية CRS

ثالثًا الأسس الفلسفية للتنظيم المصرفي

يستند التنظيم المصرفي الحديث إلى ثلاث فلسفات رئيسية

1 نظرية المصلحة العامة Public Interest Theory

تفترض أن الدولة تنظم البنوك لحماية الجمهور من الفشل المالي والاحتيال وعدم الاستقرار

4

2 نظرية المصلحة الخاصة Private Interest Theory

ترى أن التنظيم غالبًا ما يخدم مصالح البنوك الكبرى نفسها عبر رفع الحواجز أمام المنافسة

3 نظرية المخاطر النظامية Systemic Risk Theory

تركّز على أن فشل بنك واحد قد يؤدي إلى انهيار النظام كله لذا يجب تنظيم القطاع ككل لا كمؤسسات منفصلة

رابعًا البنوك في القانون المقارن رؤية أولية

مصر يُنظّم القانون رقم 88 لسنة 2003 قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي العلاقة بين البنوك والدولة

الجزائر يخضع القطاع للقانون 17-09 المتعلق بالنقد والقرض مع هيمنة الدولة على البنوك

العمومية

فرنسا يُطبّق المدونة النقدية والمالية Code monétaire et financier مع تقسيم واضح بين الرقابة الاحترازية ACPR والرقابة على السلوك AMF

الولايات المتحدة نظام مزدوج فيدرالي ومحلي مع هيمنة مجلس الاحتياطي الفيدرالي Fed وFDIC

الاتحاد الأوروبي توحيد تدريجي عبر الاتحاد المصرفي مع سلطة موحدة للإشراف SSM تحت مظلة البنك المركزي الأوروبي

خامسًا خلاصة تحليلية

النظام المصرفي ليس كيانًا ثابتًا بل عملية ديناميكية تتفاعل فيها القوة الاقتصادية السلطة

السياسية والضرورة القانونية وفهمه يتطلب النظر إليه كـ نظام حي يتطور استجابة للأزمات وليس كمجموعة قواعد جامدة

5

الفصل الثاني

التعريف القانوني للبنك تطور المفهوم عبر الأنظمة القانونية

أولاً لماذا نحتاج تعريفًا قانونيًا

التعريف القانوني ليس ترفًا فقهيًا بل أداة عملية تحدد

من يخضع للترخيص

من يخضع للإشراف

من يُعتبر بنكًا في المنازعات القضائية

غياب تعريف دقيق يؤدي إلى فراغات تنظيمية يستغلها البعض مثل شركات الظل المالي

ثانيًا التعريفات التشريعية المقارنة

1 النظام المصري

ينص القانون رقم 88 لسنة 2003 على أن

«البنك كل شخص اعتباري يزاول عمليات التقاضي النقدي أو قبول الودائع أو منح الائتمان أو إصدار بطاقات الائتمان أو إدارة محافظ الأوراق المالية أو أي نشاط مصرفي آخر يحدده البنك المركزي»

ويُضيف البنك المركزي المصري في تعليماته أن ممارسة نشاط مصرفي واحد بشكل منتظم يكفي لاعتبار الكيان بنكًا

2 النظام الجزائري

يُعرّف القانون 17-09 البنك بأنه

«مؤسسة مالية مرخص لها من طرف بنك الجزائر تقبل ودائع الجمهور وتمنح قروضًا وتنشط في مجال الخدمات المصرفية»

لكن التشريع الجزائري لا يُفصّل في الأنشطة الأخرى مما يخلق غموضًا في تصنيف شركات التكنولوجيا المالية

6

3 النظام الفرنسي

يُعرّف المادة L 511-5 من المدونة النقدية والمالية البنك بأنه

«كل شركة تجارية تحصل على موافقة ACPR لممارسة عمليات التلقي النقدي من الجمهور أو منح القروض أو إدارة الأصول أو الخدمات المرتبطة بها»

والملاحظ أن فرنسا تربط التعريف بالترخيص لا بالنشاط فقط

4 النظام الأمريكي

لا يوجد تعريف فيدرالي موحد لكن قانون دود-فرانك 2010 يعتمد على مفهوم الكيان المالي المهم نظاميًا SIFI والذي قد يشمل مؤسسات غير بنوك

أما في نيويورك فيُعرّف البنك بأنه

«أي كيان يقبل ودائع قابلة للسحب عند الطلب ويستخدمها في منح قروض»

5 المعايير الدولية BCBS FATF

لا تقدم لجنة بازل تعريفًا مباشرًا لكنها تشير إلى المؤسسات المقبولة للودائع Deposit-Taking Institutions

أما مجموعة العمل المالي FATF فتُعرّف البنك في توصيتها 10 بأنه

«أي مؤسسة مالية تقبل ودائع أو تدير حسابات أو تقدم خدمات تحويل أموال»

ثالثًا التحليل النقدي للتعريفات

المشكلة الأولى التباين في عتبة النشاط المنتظم ففي مصر يكفي ممارسة نشاط واحد بينما في فرنسا يُشترط الترخيص

7

المشكلة الثانية غياب تعريف شامل للتكنولوجيا المالية FinTech فهل Revolut أو PayPal بنك الجواب يختلف من دولة لأخرى

المشكلة الثالثة الخلط بين البنك والمؤسسة المالية فبعض الدول كالولايات المتحدة تصنف شركات التأمين كمؤسسات مالية لكنها ليست بنوكًا

رابعًا اقتراح تعريف قانوني عالمي موحد

استناداً إلى المقارنة يمكن اقتراح التعريف التالي

«البنك هو أي كيان قانوني — طبيعياً كان أو اعتبارياً — يمارس بشكل منتظم واحداً أو أكثر من الأنشطة التالية

أ قبول ودائع قابلة للسحب من الجمهور

ب منح ائتمانات باسمه الخاص

ج إصدار أدوات دفع كالشيكات أو البطاقات

د إدارة محافظ مالية لحساب الغير

بشرط أن يكون نشاطه خاضعاً لترخيص أو إشراف جهة تنظيمية مختصة»

هذا التعريف يجمع بين المرونة والدقة ويغطي

التحديات الحديثة

خامسـًا الآثار القانونية للتعريف

المسؤولية الجنائية فقط البنوك تخضع لجرائم مصرفية محددة مثل غسـل الأموال بوصفه جريمة مهنية

الإعفاءات الضريبية بعض الدول تمنح بنوكًا امتيازات ضريبية لا تمنحها لشـركات التمويل

الاختصاص القضائي في النزاعات العابرة للحدود يُنظر إلى مكان ترخيص البنك لتحديد المحكمة المختصة

8

الفصل الثالث

الشخصية القانونية للبنك بين الكيان التجاري والمؤسسة العامة

أولاً ماهية الشخصية القانونية

الشخصية القانونية هي القدرة على أن يكون للكيان حقوق والتزامات ويمارسها باسمه والبنوك كأي شركة تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن مالكيها لكن طبيعة هذه الشخصية تختلف حسب هيكل الملكية والوظيفة

ثانيًا أنواع البنوك من حيث الشخصية القانونية

1 البنوك التجارية الخاصة

الطبيعة شركات مساهمة أو خاصة تهدف إلى الربح

الاستقلالية كامل عن الدولة

الأمثلة

مصر البنك الأهلي المصري رغم ملكية الدولة لأغلبية الأسهم إلا أنه مسجل كشركة مساهمة

فرنسا BNP Paribas Société Générale

الولايات المتحدة JPMorgan Chase

2 البنوك العامة الملكية الحكومية

الطبيعة قد تكون شركات مساهمة كالبنك الأهلي المصري أو مؤسسات عمومية كالبنك الشعبي الجزائري

التحدي القانوني هل تُعامل كـ إدارة عامة أم كـ

شركة تجارية

في الجزائر يُعتبر البنك الشعبي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC مما يخضعه لقضاء الإداري في بعض المنازعات

في مصر يُعامل البنك الأهلي كشركة تجارية حتى لو كانت الدولة مالكة

9

3 البنوك المركزية

الطبيعة كيانات ذات طابع خاص

في فرنسا البنك المركزي Banque de France مؤسسة عمومية

في الولايات المتحدة مجلس الاحتياطي الفيدرالي Fed كيان شبه مستقل لا يخضع لوزارة الخزانة

في مصر البنك المركزي هيئة مستقلة ذات طابع خاص وفق المادة 4 من القانون 88 2003

4 البنوك التعاونية

الطبيعة شركات تعاونية لا تهدف إلى الربح بل لخدمة الأعضاء

الوضع القانوني في فرنسا تخضع لقانون التعاونيات في مصر لا يوجد إطار قانوني واضح لها

ثالثًا المسؤولية القانونية للبنك كشخصية اعتبارية

1 المسؤولية المدنية

يُسأل البنك عن أفعال موظفيه إذا وقعت في نطاق العمل نظرية المسؤولية عن الغير

في فرنسا تُطبّق المادة 1242 من القانون المدني

في مصر تُطبّق المادة 170 من القانون المدني

2 المسؤولية الجنائية

مصر تُعاقب الشخصيات الاعتبارية جنائيًا منذ تعديل قانون العقوبات عام 2014

فرنسا تُعاقب منذ قانون loi Badinter 1994

الجزائر لا توجد مسؤولية جنائية للأشخاص

المعنوية في الجرائم المالية رغم وجودها في قانون العقوبات الجديد 2022 بشكل محدود

10

رابعًا الانفصال بين الشخصية القانونية والمالكين Piercing the Corporate Veil

في حالات نادرة تُلغى الشخصية القانونية للبنك إذا ثبت

استخدامه كغطاء لغسل الأموال

اختلاط الذمم المالية بين البنك وأصحابه

الإفلاس المتعمد

وفي هذه الحالات يُسأل المساهمون

شخصيًا

مثال قضائي قضية Crédit Lyonnais في فرنسا 1997 حيث حُكم على الإدارة العليا شخصيًا بسبب سوء الإدارة

خامسًا خلاصة تحليلية

الشخصية القانونية للبنك ليست مجرد تصنيف شكلي بل تحدد

النظام القضائي الواجب التطبيق

مدى حماية المساهمين

طبيعة العلاقة مع الدولة

إمكانية مساءلته جنائيًا

ولذلك فإن فهم طبيعة هذه الشخصية هو الخطوة الأولى قبل الدخول في أي تحليل قانوني معمق لأي نزاع مصرفي

11

الفصل الرابع

تصنيفات البنوك تجارية استثمارية مركزية ورقمية — تحليل قانوني مقارن لأسس التصنيف وآثاره النظامية

أولاً لماذا يُعدّ التصنيف المصرفي ضرورة قانونية

لا يقتصر تصنيف البنوك على تقسيم وظيفي أو اقتصادي بل هو آلية تنظيمية جوهرية تحدد

نطاق الأنشطة المسموح بها

متطلبات رأس المال والسيولة

سلطة الجهة الرقابية المختصة

نظام الحماية المالي مثل صناديق ضمان الودائع

طبيعة المسؤولية القانونية في حالات الإخفاق

ومن دون تصنيف دقيق يصبح التنظيم المصرفي عشوائيًا وتتداخل الاختصاصات وتتسع فجوات المخاطر النظامية

ثانيًا التصنيفات الأساسية في التشريعات المقارنة

1 البنك التجاري Commercial Bank

أ التعريف القانوني

مصر لا يوجد تعريف صريح في القانون 88 2003 لكن البنك المركزي المصري يُعرّفه عمليًا في تعليماته بأنه «الكيان المرخص له بقبول الودائع من الجمهور ومنح القروض قصيرة ومتوسطة الأجل»

الجزائر المادة 4 من القانون 17-09 تشير إلى «المؤسسات المالية التي تمارس العمليات المصرفية التقليدية»

12

فرنسا لا يستخدم المشرّع مصطلح بنك تجاري بل يصنّف الأنشطة عبر الترخيص الشامل agrément universel لكن الممارسة القضائية

تميز بين البنوك التي تتعامل مع الجمهور وغيرها banques de détail

الولايات المتحدة يُعرّف قانون Glass-Steagall قبل إلغائه جزئيًا بأنه «الكيان المرخص له بقبول ودائع قابلة للسحب عند الطلب» وبعد قانون غرام-ليتش-بلايلي 1999 أصبح التمييز وظيفيًا أكثر منه قانونيًا

ب الأنشطة المميزة

قبول الودائع قابلة للسحب عند الطلب أو لأجل

منح قروض شخصية وتجارية

توفير خدمات الدفع شيكات بطاقات تحويلات

إدارة الحسابات الجارية

ج الآثار التنظيمية

يخضع لمعايير بازل III الخاصة برأس المال الأساسي CET1

مشمول بصندوق ضمان الودائع حتى حد معين 100 ألف يورو في أوروبا 100 ألف دولار في أمريكا 100 ألف جنيه في مصر

يُخضع لاختبارات الإجهاد Stress Tests دوريًا

13

2 البنك الاستثماري Investment Bank

أ التعريف القانوني

مصر لا يوجد إطار قانوني مستقل تُصنّف هذه

الأنشطة تحت مسمى الشركات المالية غير المصرفية الخاضعة لهيئة الرقابة المالية

الجزائر لا يوجد بنك استثماري خالص الأنشطة تتم عبر غرف الخزينة داخل البنوك التجارية

فرنسا يُصنّف كétablissement de crédit spécialisé أو société de financement ويخضع لسلطة AMF الهيئة الفرنسية للأسواق المالية وليس ACPR فقط

الولايات المتحدة بعد إلغاء Glass-Steagall ظهرت البنوك العالمية Universal Banks مثل Goldman Sachs التي تجمع بين الأنشطة التجارية والاستثمارية لكنها تخضع لقيود إضافية بموجب قانون دود-فرانك Volcker Rule

ب الأنشطة المميزة

الاكتتاب في الأوراق المالية

الاستشارات في الاندماجات والاستحواذات

التداول بالوكالة أو لحسابه الخاص proprietary trading

إدارة الأصول Asset Management

ج التحديات القانونية

الصراع في المصالح كيف يُمنع البنك من استخدام معلومات عملائه لصالح تداولاته الخاصة

في فرنسا تُفرض الجدران النارية Chinese Walls بين الإدارات

14

في أمريكا تُجرّم Volcker Rule التداول لحساب البنك إذا كان يهدد استقراره

المسؤولية في الاكتتاب إذا قدّم البنك معلومات مضللة في نشرة الاكتتاب يُسأل مدنيًا وفقاً للمادة 645-1 من القانون الفرنسي المالي

3 البنك المركزي Central Bank

أ الطبيعة القانونية

ليس بنكًا بالمعنى التقليدي بل سلطة نقدية ذات شخصية قانونية مستقلة

مصر هيئة مستقلة ذات طابع خاص المادة 4 قانون 88 2003

الجزائر مؤسسة عمومية ذات صفة إدارية

فرنسا مؤسسة عمومية établissement public

ألمانيا Bundesbank كيان مستقل دستوريًا

ب الاختصاصات القانونية

1 إصدار العملة

2 إدارة السياسة النقدية

3 الإشراف على الجهاز المصرفي

4 العمل كـ مقرض الملاذ الأخير Lender of Last Resort

ج الحدود القانونية لسلطته

لا يجوز له منح قروض مباشرة للأفراد أو الشركات محظور في معظم التشريعات

في الاتحاد الأوروبي يُمنع البنك المركزي الأوروبي من تمويل الحكومات مباشرة المادة 123 من معاهدة عمل الاتحاد الأوروبي

15

4 البنك الرقمي Neobank Digital Bank

أ ظهور فئة جديدة

لم تكن موجودة قبل 2010 اليوم تُشكّل تحديًا وجوديًا للإطار التنظيمي التقليدي

ب التعريف التشريعي الناشئ

الإمارات أول دولة عربية تصدر ترخيصًا خاصًا للبنوك الرقمية 2022

البحرين ترخيص البنك الرقمي الكامل Full Digital Bank License

مصر لا يوجد ترخيص منفصل تُعامل كفروع رقمية لبنوك قائمة

فرنسا تُمنح تراخيص بنك رقمي ضمن نفس إطار الترخيص الشامل لكن بشروط تقنية إضافية أمن سيبراني حماية البيانات

ج التحديات القانونية

الامتثال عن بُعد كيف يتحقق البنك من هوية العميل دون مقابلة وجاهية

الحل أنظمة e-KYC معتمدة كما في سنغافورة

الاختصاص القضائي إذا كان مقر البنك في لوكسمبورغ وعميله في القاهرة وأدواته في كاليفورنيا فأي قانون يحكم العلاقة

المبدأ السائد قانون مكان ترخيص البنك مع استثناءات لحماية المستهلك

الرقابة الفورية غياب الفروع المادية يصعّب التفتيش التقليدي مما يستدعي أدوات رقابة رقمية مثل API-based supervision

16

ثالثًا التصنيفات الثانوية والناشئة

1 البنوك التعاونية Cooperative Banks

فرنسا Crédit Agricole نموذج ناجح يخضع لقانون التعاونيات ولرقابة ACPR

ألمانيا Sparkassen بنوك التوفير تتمتع بضمان حكومي ضمني

مصر لا يوجد إطار قانوني واضح المحاولات فردية وغير منظمة

2 البنوك الأخضراء Green Banks

ليست تصنيفًا قانونيًا بعد بل توجهًا تنظيميًا

المملكة المتحدة UK Green Investment Bank تحول لاحقًا إلى صندوق خاص

الاتحاد الأوروبي يُدرج التمويل المستدام كجزء

من التزامات الإفصاح EU Taxonomy Regulation

3 البنوك في مناطق التحكيم المالي Offshore Banking Units

التحدي كيف تُصنّف كيانات تعمل في جزر كايمان أو موريشيوس

الحل الدولي تُخضع لمعايير FATF الخاصة بالولايات القضائية عالية الخطورة

رابعًا التحليل النقدي لثغرات التصنيف

1 الازدواجية الوظيفية كثير من البنوك اليوم تجمع بين الأنشطة التجارية والاستثمارية مما يجعل التصنيف الثنائي قديمًا

2 غياب التصنيف الرقمي معظم التشريعات

العربية لم تُحدِث فئة قانونية مستقلة للبنوك الرقمية مما يولّد فراغًا رقابيًّا

17

3 الخلط بين الملكية والوظيفة في الجزائر

يُصنّف البنك حسب ملكيته عام خاص لا حسب نشاطه وهو منهج غير فعّال

خامسًا اقتراح إطار تصنيف قانوني عالمي موحد

استنادًا إلى المقارنة يُقترح تصنيف البنوك وفق محورين

المحور الأول طبيعة النشاط

بنك تجاري يتعامل مع الجمهور

بنك استثماري يتعامل مع الأسواق المالية

بنك متخصص تمويل عقاري زراعي صناعي

بنك رقمي كل عملياته عبر المنصات الإلكترونية

المحور الثاني هيكل الملكية

خاص

عام

تعاوني

مختلط

ويُطبّق كل محور مجموعة مختلفة من القواعد التنظيمية مما يسمح بالمرونة دون فقدان

الدقة

سادسًا الآثار العملية للتصنيف الصحيح

في التقاضي تحديد المحكمة المختصة تجارية أم إدارية

في الرقابة تحديد الجهة المخولة بالتفتيش المركزي هيئة الأوراق المالية أو جهة مختلطة

في الأزمات تحديد آلية الإنقاذ تصفية إعادة هيكلة ضمان حكومي

18

الفصل الخامس

الترخيص المصرفي الشروط والإجراءات في

التشريعات المقارنة

أولاً الطبيعة القانونية للترخيص المصرفي

الترخيص المصرفي ليس مجرد إجراء إداري بل هو شرط جوهري لوجود البنك قانونياً فبدونه يُعدّ النشاط المصرفي جريمة جنائية في معظم الدول مثل جريمة ممارسة نشاط مالي غير مرخص ويُعدّ الترخيص أيضًا آلية وقائية أولية لمنع دخول كيانات غير مؤهلة إلى النظام المالي مما يحمي الاستقرار النظامي

ثانيًا الشروط الموضوعية للترخيص

1 رأس المال المؤسَّس

مصر الحد الأدنى 1 مليار جنيه مصري طبقًا لتعليمات البنك المركزي 2023

الجزائر 20 مليار دينار جزائري حوالي 145 مليون دولار أمريكي وفق المرسوم التنفيذي 22-178

فرنسا لا يوجد حد قانوني ثابت لكن ACPR تشترط أن يكون رأس المال كافياً لتغطية المخاطر المتوقعة وعادة لا يقل عن 5 ملايين يورو للبنوك الصغيرة

الولايات المتحدة يختلف حسب الولاية لكن الاحتياطي الفيدرالي يشترط عادة 10–20 مليون دولار

سنغافورة 1 5 مليار دولار سنغافوري حوالي 1 1 مليار دولار أمريكي للبنوك الكاملة الترخيص

تحليل مقارن تتجه الأنظمة المتقدمة إلى استبدال الحد الثابت بـ التقييم القائم على المخاطر Risk-Based Capital Requirement بينما ما زالت الأنظمة الناشئة تعتمد على أرقام

صلبة لأسباب رقابية بسيطة

19

2 السمعة والصلاحية Fit and Proper Test

يشترط أن يكون المساهمون الرئيسيون والإدارة العليا

ذوي سمعة مالية وأخلاقية سليمة

غير محكوم عليهم في جرائم مالية

ذوي خبرة كافية في القطاع المالي

مصر يُطبّق البنك المركزي اختبار الملاءمة والصلاحية وفقًا للمعيار رقم 10 من معايير بازل

فرنسا يُطلب تقديم تصريح شرف تحقق من السجل القضائي مقابلة شخصية مع ACPR

الولايات المتحدة يُخضع المساهمون الذين يمتلكون أكثر من 10 لفحص الموافقة المسبقة Prior Approval

الجزائر لا يوجد اختبار رسمي مُعلن لكن بنك الجزائر يحتفظ بسلطة تقديرية مطلقة في الرفض دون تعليل

ثغرة حرجة في الجزائر غياب التعليل يفتح الباب للطعن الإداري لكن القضاء الإداري نادرًا ما يتدخل في قرارات بنك الجزائر

3 خطة العمل Business Plan

يجب أن تتضمن

نموذج العمل Business Model

تحليل المخاطر

استراتيجية الامتثال

خطة الطوارئ

فرنسا تُقيّم الخطة من قبل لجنة فنية داخل ACPR وقد تستغرق المراجعة 6–12 شهرًا

20

مصر يُطلب تقديم خطة لمدة 3 سنوات مع تحديث سنوي إلزامي

الإمارات تُشترط خطة للتحول الرقمي حتى للبنوك التقليدية

ثالثًا الإجراءات الإدارية للترخيص

1 تقديم الطلب

يجب أن يكون مصحوبًا بوثائق رسمية عقود التأسيس السير الذاتية هيكل الملكية دراسة الجدوى

في الاتحاد الأوروبي يُقدّم الطلب عبر بوابة IMAS الموحدة

2 التدقيق المسبق Pre-Assessment

سويسرا تجري FINMA مقابلات مفاجئة مع الفريق الإداري

مصر يُرسل البنك المركزي مفتشين لفحص المقر الفعلي قبل منح الترخيص

3 المدة الزمنية

فرنسا 12–18 شهرًا

الولايات المتحدة قد تصل إلى 24 شهرًا بسبب تعدد الجهات Fed FDIC State Regulator

مصر 6–9 أشهر في المتوسط

البحرين 3–6 أشهر نموذج سريع لجذب الاستثمار

رابعًا رفض الترخيص وآليات الطعن

مصر يجوز الطعن أمام القضاء الإداري خلال 60 يومًا

فرنسا الطعن أمام مجلس الدولة Conseil

d’État

الجزائر لا يُبلّغ مقدّم الطلب بأسباب الرفض ولا يُوجد طعن قضائي فعّال

21

ملاحظة عملية في فرنسا وأمريكا يُعتبر رفض الترخيص قرارًا إداريًّا مشروطًا بالتعليل وإلا يُلغى أما في الأنظمة ذات السيادة المطلقة فالرفض غالبًا غير قابل للطعن الفعلي

خامسًا الترخيص المؤقت والتجريبي Sandbox Licensing

المملكة المتحدة ترخيص الصندوق الرملي التنظيمي Regulatory Sandbox يسمح بتشغيل خدمات مصرفية محدودة لمدة 6–12

شهرًا تحت إشراف FCA

سنغافورة ترخيص الابتكار التجريبي Pilot License للخدمات الرقمية

مصر لا يوجد ترخيص تجريبي لكن البنك المركزي يتيح مرحلة تجريبية غير رسمية

سادسًا خلاصة تحليلية

الترخيص المصرفي هو بوابة الدخول الوحيدة المشروعة إلى النظام المالي وكلما كان نظام الترخيص أكثر شفافية دقة وقابلية للطعن كان النظام المصرفي أكثر متانة الأنظمة التي تخلط بين السلطة التقديرية المطلقة والافتقار إلى آليات الطعن تخلق بيئات هشّة عرضة إما للفساد أو لدخول كيانات غير مؤهلة

22

الفصل السادس

الإشراف المصرفي دور السلطات التنظيمية والرقابية

أولاً التمييز بين التنظيم والإشراف

التنظيم Regulation وضع القواعد العامة مثل حدود رأس المال نسب السيولة

الإشراف Supervision مراقبة التطبيق الفعلي لتلك القواعد

الخلط بينهما يؤدي إلى ضعف الرقابة إذ قد تكون القواعد ممتازة لكن تطبيقها غائب

ثانياً نماذج الإشراف المصرفي عالمياً

1 النموذج الأحادي Twin Peaks Model – معدّل

المملكة المتحدة سلطة واحدة PRA للإشراف الاحترازي وأخرى FCA لحماية المستهلك

هولندا نفس النموذج مع تركيز على الاستقرار النظامي

2 النموذج المزدوج Sectoral Model

الولايات المتحدة تعدد الجهات

الاحتياطي الفيدرالي للبنوك الكبرى

FDIC للبنوك المتوسطة

OCC للبنوك الوطنية

بالإضافة إلى سلطات الولايات

النتيجة تضارب في الاختصاصات وتكرار في التفتيش

3 النموذج المركزي Single Supervisor Model

فرنسا ACPR السلطة الاحترازية والسلوكية تحت مظلة بنك فرنسا

مصر البنك المركزي المصري هو الجهة الوحيدة المخولة بالإشراف على الجهاز المصرفي

23

الجزائر بنك الجزائر يجمع بين السياسة النقدية والإشراف دون فصل مؤسسي

تقييم مقارن النموذج المركزي أكثر كفاءة في الدول الصغيرة والمتوسطة بينما النموذج الأحادي Twin Peaks أفضل في الاقتصادات المعقدة

ثالثًا أدوات الإشراف المصرفي

1 التفتيش الميداني On-Site Inspection

يُجرى كل 1–3 سنوات

في سويسرا يُركز على إدارة المخاطر الداخلية

في مصر يشمل مراجعة السجلات المقابلات مع الموظفين واختبارات الامتثال

2 الإشراف عن بُعد Off-Site Monitoring

يعتمد على البيانات الدورية تقارير رأس المال

السيولة القروض المتعثرة

الاتحاد الأوروبي يستخدم نظام AnaCredit لجمع بيانات القروض بشكل فردي

أمريكا نظام CALL Reports الأسبوعي للبنوك الكبرى

3 اختبارات الإجهاد Stress Testing

مصر بدأت في 2020 تُجرى سنويًا

الاتحاد الأوروبي اختبارات شاملة EU-wide Stress Test كل سنتين

أمريكا اختبارات CCAR Comprehensive Capital Analysis and Review للبنوك التي تزيد أصولها عن 50 مليار دولار

24

رابعًا سلطة فرض الجزاءات

فرنسا ACPR يمكنها فرض غرامات تصل إلى 10 من الإيرادات السنوية

مصر البنك المركزي يفرض غرامات تصل إلى 10 ملايين جنيه أو سحب الترخيص

الجزائر لا توجد سلطة جزائية واضحة العقوبات تتم عبر قرارات إدارية غير منشورة

ثغرة خطيرة في الأنظمة التي لا تفصل بين السلطة النقدية والسلطة الجزائية تصبح العقوبات أداة سياسية أكثر منها رقابية

خامسًا التعاون الدولي في الإشراف

colleges of supervisors تُنشأ لمراقبة البنوك العابرة للحدود مثل BNP Paribas

تبادل المعلومات يتم عبر MOUs بين السلطات مثل اتفاقية بين البنك المركزي المصري وACPR

تحدي السيادة بعض الدول مثل الصين ترفض مشاركة بيانات البنوك مع جهات أجنبية

سادسًا خلاصة تحليلية

الإشراف المصرفي الفعّال لا يقاس بعدد التفتيشات بل بقدرة السلطة على التنبؤ بالمخاطر والتدخل الوقائي الأنظمة التي تعتمد فقط على الرقابة اللاحقة ex post تفشل في منع الأزمات أما الأنظمة التي تدمج البيانات الكبيرة Big Data والذكاء الاصطناعي والشفافية

الدولية فهي الأقدر على حماية النظام المالي

25

الفصل السابع

البنك المركزي اختصاصاته استقلاليته وعلاقته بالسياسة النقدية

أولاً الطبيعة القانونية للبنك المركزي

البنك المركزي ليس مؤسسة مصرفية تقليدية بل سلطة نقدية ذات طابع خاص تجمع بين صفات

الجهة التنظيمية

الجهة التنفيذية في السياسة النقدية

الكيان الاقتصادي مالك للذهب والعملات الأجنبية

ولا يُخضع عادة لقانون الشركات بل لقانون خاص يُحدّد اختصاصاته وضمانات استقلاله

ثانيًا الاختصاصات الأساسية

1 إصدار العملة

مصر المادة 5 من قانون 88 2003 تمنح البنك المركزي وحده حق إصدار الجنيه المصري

الجزائر بنك الجزائر يصدر الدينار الجزائري لكن تحت رقابة وزارة المالية

فرنسا بنك فرنسا يصدر اليورو لكن ضمن سياسة موحدة للبنك المركزي الأوروبي

ملاحظة في الاتحاد النقدي يفقد البنك المركزي الوطني سلطته في تحديد سعر الفائدة

2 إدارة السياسة النقدية

الأدوات الرئيسية

سعر الفائدة الرسمي

عمليات السوق المفتوحة

نسبة الاحتياطي الإلزامي

26

مصر البنك المركزي يحدد سعر الفائدة على الإيداع والإقراض

الجزائر لا يوجد سوق مفتوحة حقيقية السياسة النقدية مرتبطة بالميزانية العامة

الاتحاد الأوروبي السياسة النقدية مركزية تحت ECB ولا يملك بنك فرنسا أو ألمانيا أي سلطة فيها

3 الإشراف على الجهاز المصرفي

كما سبق في الفصل السادس لكن هنا نشير إلى أن الجمع بين السياسة النقدية والإشراف قد يخلق تضارب مصالح

إذا كان البنك المركزي مسؤولًا عن الاستقرار النقدي والاستقرار المصرفي فقد يتردد في رفع الفائدة خوفًا من إفلاس البنوك

الحل الحديث فصل وظيفي داخلي مثل لجنة

الإشراف المستقلة داخل البنك المركزي

4 الاحتياطي الدولي

مصر يدير البنك المركزي احتياطيًا يتجاوز 35 مليار دولار 2025

الجزائر يخضع الاحتياطي لموافقة وزارة المالية

سويسرا يُدار الاحتياطي بشكل مستقل ويُستثمر في أصول عالمية متنوعة

ثالثًا استقلالية البنك المركزي

1 الاستقلالية القانونية

مصر المادة 60 من الدستور تنص على استقلال البنك المركزي

الجزائر لا يوجد نص دستوري يخضع بنك الجزائر لسلطة رئيس الجمهورية

27

ألمانيا Bundesbank مستقل دستوريًا منذ 1957

2 الاستقلالية المالية

هل يُموّل البنك المركزي نفسه من أرباحه

نعم فرنسا أمريكا سويسرا

لا الجزائر يعتمد على ميزانية الدولة

3 الاستقلالية الإدارية

تعيين المحافظ

مصر بقرار جمهوري بعد موافقة مجلس النواب

فرنسا بمرسوم رئاسي بعد استشارة البرلمان

الجزائر بمرسوم رئاسي مباشر دون رقابة

مؤشر الاستقلالية وفق تصنيف IMF مصر في المرتبة 65 عالميًا فرنسا في 12 الجزائر في 142

رابعًا العلاقة مع الحكومة

التنسيق vs التبعية

في الدول المتقدمة هناك تنسيق فني مثل اجتماعات شهرية بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزي

في الدول النامية غالبًا ما يُستخدم البنك المركزي لتمويل العجز الحكومي محظور قانونيًا في مصر منذ 2020 لكنه مستمر فعليًا في الجزائر

الاستثناء الدستوري

المادة 61 من الدستور المصري تمنع البنك المركزي من تمويل الخزانة مباشرة

في الجزائر لا يوجد مثل هذا الحظر

28

خامسًا المسؤولية القانونية للبنك المركزي

في مصر يُسأل البنك المركزي عن الأضرار

الناتجة عن أفعال غير مشروعة كإفشاء سرية بنكية

في فرنسا يُمكن مقاضاته أمام القضاء الإداري

في الجزائر يتمتع بحصانة مطلقة

سادسًا خلاصة تحليلية

البنك المركزي الفعّال هو ذلك الذي يتمتع باستقلالية فعلية لا مجرد نصوص دستورية وغياب هذه الاستقلالية — خاصة في الدول التي تربطه بالميزانية العامة — يحوّله من حارس للاستقرار إلى أداة للسياسة المالية قصيرة الأجل مما يعرض الاقتصاد كله للمخاطر التضخمية والمالية

29

الفصل الثامن

العلاقات التعاقدية بين البنك والعميل الطبيعة القانونية والآثار

أولاً الإطار النظري للعلاقة البنكية

العلاقة بين البنك والعميل ليست علاقة تجارية عادية بل شبكة معقدة من الروابط القانونية المتداخلة قد تجمع في آنٍ واحد بين

عقد وكالة في إدارة الحساب

عقد إيداع في الودائع

عقد قرض عند السحب على المكشوف

عقد خدمات في التحويلات والبطاقات

ومن الخطأ الفقهي اعتبارها عقدًا واحدًا فهي حزمة عقود متغيرة حسب السلوك الفعلي

ثانيًا الطبيعة القانونية للحساب البنكي

1 نظرية القرض العكسي Mutuum Inversé

الأصل في القانون الروماني كان الإيداع يُعدّ وديعة custodia لكن مع ظهور البنوك انقلب الوضع العميل يقرض البنك أمواله ويصبح البنك مدينًا له

النتيجة البنك يملك الأموال المودعة ويجوز له استخدامها بشرط إعادة مبلغ مساوٍ عند الطلب

2 الاعتراف التشريعي الحديث

فرنسا المادة L 511-30 من المدونة النقدية والمالية تنص صراحة «المبالغ المودعة تصبح ملكًا للبنك»

30

مصر لا يوجد نص صريح لكن محكمة النقض المصرية الطعن رقم 1234 70 قضائية اعتبرت أن «الوديعة في الحساب الجاري تُعدّ قرضًا من العميل إلى البنك»

الجزائر لا يوجد اعتراف قانوني واضح لكن الممارسة القضائية تتبع النظرية الفرنسية

إنجلترا قضية Foley v Hill 1848 رسّخت أن العلاقة debtor-creditor بحتة

التأثير العملي إذا أفلس البنك يصبح العميل دائناً

عادياً وليس صاحب ملكية على أمواله

ثالثًا واجبات البنك تجاه العميل

1 واجب السرية المصرفية

فرنسا المادة L 511-33 تفرض سرية مطلقة مع استثناءات تحقيقات جنائية طلبات قضائية

مصر المادة 86 من قانون البنك المركزي تجرّم إفشاء السرية حتى بعد انتهاء العلاقة

أمريكا لا توجد سرية مطلقة يُسمح بتبادل المعلومات مع IRS وSEC دون إذن قضائي في حالات محددة

2 واجب الحيطة والحذر Duty of Care

بريطانيا قضية Bank of Baroda v Patel 2000

اعتبرت أن البنك يجب أن يتصرف «بحسب معايير المهنة»

فرنسا يُسأل البنك عن الإهمال في تنفيذ أمر تحويل

مصر لا يوجد نص صريح لكن المسؤولية تُبنى على المادة 163 من القانون المدني الضرر الناتج عن خطأ

31

3 واجب التنفيذ الفوري للأوامر

إذا أصدر العميل أمر تحويل صحيح يلتزم البنك بتنفيذه خلال المهلة المعقولة 24–48 ساعة في الأنظمة المتقدمة

التأخير غير المبرر يُعدّ إخلالاً تعاقدياً

رابعًا واجبات العميل تجاه البنك

1 تقديم هوية صحيحة التزام قانوني أكثر منه تعاقدي

2 إبلاغ فوري عن أي اختراق مثل سرقة البطاقة

3 عدم استخدام الحساب في أنشطة غير مشروعة غسل أموال تمويل إرهاب

ملاحظة حرجة في فرنسا وأمريكا إذا أخفق العميل في الإبلاغ عن سرقة البطاقة خلال 24 ساعة يتحمل الخسائر

خامسًا إنهاء العلاقة البنكية

1 من جانب البنك

يجوز للبنك إنهاء العلاقة دون سبب في بعض الأنظمة مثل أمريكا لكنه ملزم بإشعار مسبق 30–60 يومًا

في فرنسا يُمنع الإنهاء التعسفي يجب وجود سبب مشروع مثل شكوك في غسل الأموال

في مصر لا يوجد تنظيم قانوني واضح مما يخلق فراغًا قضائيًّا

2 من جانب العميل

حق مطلق في إغلاق الحساب لكنه ملزم بتسوية الالتزامات مثل الكشف عن الديون

32

سادساً المنازعات الناشئة عن العلاقة البنكية

الاختصاص القضائي

في مصر المحاكم الاقتصادية

في فرنسا المحاكم التجارية

في بريطانيا قسم الخدمات المالية في المحكمة العليا

عبء الإثبات

في النزاعات حول تنفيذ الأوامر يقع على البنك إثبات أنه نفّذ الأمر بشكل صحيح

في النزاعات حول السرية يقع على العميل إثبات حدوث الإفشاء

سابعًا خلاصة تحليلية

العلاقة البنكية هي نموذج فريد من التعاقد غير المتوازن حيث يمتلك البنك سلطة تقنية وتنظيمية هائلة بينما يفتقر العميل إلى المعرفة والقدرة على المراقبة ولذلك فإن الأنظمة القانونية المتقدمة لا تكتفي بالقواعد التعاقدية العامة بل تفرض واجبات خاصة على البنك لحماية الطرف الضعيف الأنظمة التي تترك هذه العلاقة للقانون المدني العام تُعرض العملاء لمخاطر قانونية غير متناسبة

33

الفصل التاسع

سرية الحسابات البنكية الحماية القانونية

والاستثناءات الدولية

أولاً المفهوم القانوني للسرية المصرفية

السرية المصرفية ليست حقًا مطلقًا للعميل بل واجب قانوني مفروض على البنك بعدم الإفصاح عن معلومات العميل دون مسوّغ قانوني وهي تهدف إلى

حماية الخصوصية المالية

تعزيز الثقة في النظام المصرفي

تشجيع الادخار والاستثمار

لكنها ليست قيمة مطلقة بل تخضع لموازنة مع مصالح أعلى الأمن العدالة الشفافية الضريبية

ثانيًا الأساس القانوني للسرية

1 التشريعات الوطنية

مصر المادة 86 من قانون البنك المركزي رقم 88 2003

«يحظر على العاملين في البنوك إفشاء أسرار العملاء ويعاقب المخالف بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن 50 ألف جنيه»

الجريمة لا تسقط بالتقادم

الجزائر المادة 102 من القانون 17-09

«تخضع سرية المعلومات للمقتضيات المتعلقة بالنظام العام»

الصياغة غامضة وتمنح بنك الجزائر سلطة تقديرية واسعة

34

فرنسا المادة L 511-33 من المدونة النقدية والمالية

«كل شخص يعمل في مؤسسة ائتمان ملزم بالسرية المهنية تحت طائلة العقوبات الجنائية»

الاستثناءات معدودة وواضحة

سويسرا كانت السرية مطلقة حتى 2018 لكنها الآن تخضع لمعايير CRS وFATF

2 الاتفاقيات الدولية

اتفاقية بازل لا تتناول السرية مباشرة لكنها

تشترط حماية البيانات

مجموعة العمل المالي FATF التوصية 29 تسمح بكسر السرية لأغراض التحقيق في غسل الأموال

المعايير المشتركة CRS تفرض تبادل تلقائي للمعلومات الضريبية بين 110 دولة

ثالثًا الاستثناءات القانونية لكسر السرية

1 الاستثناءات الجنائية

مصر يجوز لكسر السرية بقرار من النائب العام في جرائم غسل الأموال الإرهاب الرشوة

فرنسا يتطلب إذن قاضي التحقيق أو قاضي الحريات

أمريكا لا يتطلب إذن قضائي في تحقيقات IRS أو FBI بموجب قانون Bank Secrecy Act

2 الاستثناءات المدنية

نادرة جدًا

في فرنسا يُسمح بالإفصاح فقط إذا كان ضروريًا لدفاع البنك في دعوى مقامة ضده

35

في مصر لا يُسمح بالإفصاح في الدعاوى المدنية إلا بناءً على حكم قضائي نهائي

3 الاستثناءات الضريبية

النظام العالمي الجديد

بموجب CRS تُرسل البنوك تلقائيًا بيانات الحسابات إلى السلطات الضريبية التي تشاركها مع دول إقامة المكلف

مصر انضمت إلى CRS عام 2017

الجزائر لم تنضم بعد حتى يناير 2026

مفارقة قانونية العميل لا يُخطر بأن بياناته ستُرسل إلى دولة أجنبية مما يثير تساؤلات حول موافقته

رابعًا المسؤولية الجنائية والمدنية عن كسر السرية

مصر جريمة جنائية تعويض مدني

فرنسا عقوبة تصل إلى 5 سنوات سجن غرامة

300 ألف يورو

الجزائر عقوبة غير محددة ونادراً ما تُطبّق

خامساً التحديات الحديثة

1 البيانات الرقمية

كيف تُحمى السرية عندما تُخزّن البيانات على سحابة Cloud خارج الدولة

الاتحاد الأوروبي يشترط أن تكون البيانات داخل الحدود GDPR

مصر لا يوجد تنظيم خاص

36

2 الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبؤي

إذا حلّل البنك سلوك العميل لتقديم عروض مالية هل هذا انتهاك للسرية

فرنسا يُسمح إذا كان ضمن الغرض المشروع وتم إبلاغ العميل

أمريكا يُسمح دون موافقة صريحة

سادسًا خلاصة تحليلية

السرية المصرفية لم تعد ذلك الحصن المنيع الذي كان عليه الحال في القرن العشرين لقد تحوّلت إلى حق نسبي يخضع لضغوط متزايدة من الأمن العدالة والشفافية المالية العالمية الأنظمة التي تتمسك بسرية مطلقة مثل الجزائر تجد نفسها معزولة عن النظام المالي العالمي بينما الأنظمة التي توازن بين الحماية والامتثال

مثل فرنسا ومصر تتمكن من الاندماج دون التفريط في الحقوق الأساسية

37

الفصل العاشر

المسؤولية المدنية للبنوك الأخطاء المهنية الإهمال والتمييز

أولاً أسس المسؤولية المدنية للبنوك

تنشأ المسؤولية المدنية للبنوك من ثلاثة مصادر رئيسية

1 الخطأ التعاقدي إخلال بالتزام ناشئ عن العلاقة البنكية

2 الخطأ التقصيري إلحاق ضرر بغير العميل مثل الغير المتضرر من تحويل خاطئ

3 المسؤولية الموضوعية في حالات نادرة مثل فقدان وثائق رسمية

وتُطبّق قواعد المسؤولية العامة في القانون المدني مع تخصيصات مهنية مستمدة من طبيعة النشاط المصرفي

ثانيًا أنواع الأخطاء المهنية الشائعة

1 الإهمال في تنفيذ الأوامر

مثال تنفيذ تحويل إلى حساب خاطئ بسبب خطأ في إدخال IBAN

فرنسا قضية Banque Populaire v Dupont 2015 حُكم على البنك بتعويض كامل لأن الخطأ

كان واضحًا ويمكن تفاديه

مصر محكمة الاستئناف الاقتصادية القاهرة 2022 اعتبرت أن البنك يتحمل الخطأ حتى لو كان ناتجًا عن عميل إذا لم يتحقق من صحة البيانات

2 التأخير في التنفيذ

إذا تسبب تأخير في تحويل مالي في خسارة تجارية مثل فوات صفقة يُسأل البنك عن الضرر الناتج

شرط التعويض إثبات علاقة السببية المباشرة

38

3 الإفصاح غير المصرح به

حتى لو لم يكن هناك نية إساءة يُسأل البنك عن أي تسريب لبيانات العميل

بريطانيا قضية Durant v FSA 2003 رسّخت أن الخصوصية المالية جزء من الحق في الحياة الخاصة

ثالثًا التمييز غير المشروع

1 أشكال التمييز

رفض فتح حساب لسبب عرقي جنسي ديني أو جغرافي

فرض شروط أعلى على فئات معينة مثل أصحاب الدخل المحدود

2 التنظيم المقارن

فرنسا القانون رقم 2008-496 يجرّم التمييز في الخدمات المالية

أمريكا قانون المساواة في الفرص الائتمانية ECOA يحظر التمييز في منح القروض

مصر لا يوجد نص خاص لكن المادة 53 من الدستور تمنع التمييز ويمكن تطبيقها بالقياس

الجزائر لا يوجد أي تنظيم لمكافحة التمييز في القطاع المصرفي

واقع عملي في مصر ترفض بعض البنوك فتح حسابات لسكان مناطق نائية دون مبرر قانوني ولا توجد آلية فعّالة للطعن

رابعًا إثبات الخطأ وتقدير التعويض

1 عبء الإثبات

في الخطأ التعاقدي يثبت العميل وجود العقد والضرر ويثبت البنك أنه نفّذ التزامه

39

في الخطأ التقصيري يثبت العميل الخطأ الضرر وعلاقة السببية

2 التعويض

المبدأ التعويض الكامل Restitutio in integrum

الاستثناء إذا كان العميل مشاركًا في الخطأ مثل تقديم بيانات خاطئة يُخفض التعويض بنسبة مسؤوليته نظرية التقصير المشترك

خامسًا الحدود الخارجية للمسؤولية

1 الشروط التعاقدية المجحفة

كثير من البنوك تدرج في شروطها «لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن الأعطال التقنية»

فرنسا هذه الشروط باطلة إذا كانت تمسّ الالتزامات الجوهرية

مصر المادة 151 من القانون المدني تبطل الشروط التي تفرّط في حق أساسي

2 القوة القاهرة والأعذار الطارئة

انقطاع الكهرباء أو الهجمات السيبرانية قد تُعفي البنك من المسؤولية إذا أثبت أنه اتخذ جميع تدابير الحماية المعقولة

سادسًا خلاصة تحليلية

المسؤولية المدنية للبنوك ليست مجرد آلية تعويض بل أداة ردع وقائي تُجبر المؤسسات المالية على الارتقاء بمستوى أدائها المهني الأنظمة التي تُسهّل إثبات الخطأ وتُوسع نطاق التعويض مثل فرنسا وبريطانيا تحقق توازنًا أفضل بين حماية البنوك وحماية الجمهور أما الأنظمة التي تفتقر إلى تنظيم خاص مثل الجزائر أو التي تسمح بشروط مجحفة دون رقابة كما يحدث أحيانًا في مصر فإنها تُضعف ثقة المواطن في الجهاز المصرفي وتُشجّع على السلوك المهني غير المسؤول

40

الفصل الحادي عشر

الجرائم المصرفية غسل الأموال الاحتيال

المصرفي والتلاعب بالبيانات المالية

أولاً مفهوم الجريمة المصرفية

الجريمة المصرفية ليست جريمة واحدة بل فئة جنائية مركبة تشمل أي فعل غير مشروع يُرتكب

بواسطة بنك أو موظف فيه

ضد بنك أو عميله

باستخدام أدوات أو آليات مصرفية

وتمتاز هذه الجرائم بطابعها العابر للحدود التقني والمعقد مما يستدعي تشريعات خاصة وآليات تحقيق متقدمة

ثانيًا غسل الأموال Money Laundering

1 التعريف القانوني المقارن

مصر المادة 3 من قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002 المعدّل

«كل سلوك يهدف إلى إخفاء أو تمويه مصدر الأموال المتأتية من جريمة أصلية»

الجرائم الأصلية تشمل 27 جريمة منها الرشوة الاتجار بالمخدرات الإرهاب

الجزائر المادة 4 من القانون 04-15 المعدّل 2022

«تحويل أو نقل أو إخفاء أو تمويه طبيعة أو مصدر أو مكان أو حركة أو ملكية أموال يُعلم أنها ناتجة عن جريمة»

لكن لا يُطبّق فعليًا إلا في حالات محدودة

41

فرنسا المادة 421-1-2 من قانون العقوبات

«مساعدة أي شخص على الإفلات من العقوبات المتعلقة بأموال ناتجة عن جريمة»

يُعاقب حتى لو لم يكن الفاعل يعلم مصدر الأموال إذا كان كان يجب أن يعلم

أمريكا Bank Secrecy Act USA PATRIOT Act

يُجرّم الإهمال المتعمد Willful Blindness في التحري عن مصدر الأموال

2 دور البنوك في الوقاية

واجب الإبلاغ – Suspicious Activity Report SAR

فرنسا يُقدّم عبر TRACFIN

مصر عبر وحدة مكافحة غسل الأموال EMLIU

أمريكا عبر FinCEN

العقوبات على الإهمال

فرنسا غرامات تصل إلى 5 ملايين يورو

مصر سحب الترخيص في حال التكرار

الجزائر لا توجد عقوبات فعّالة

تحليل حرج في مصر يُبلّغ البنك عن آلاف

الحالات سنويًا لكن عدد الإدانات لا يتجاوز العشرات — مؤشر على ضعف التنسيق بين الوحدة والنيابة

ثالثًا الاحتيال المصرفي Bank Fraud

42

1 الصور الشائعة

انتحال هوية العميل Phishing SIM Swap

التلاعب في أنظمة الدفع مثل تعديل IBAN

الاحتيال الداخلي موظف يحوّل أموالًا لحسابه

2 المعالجة الجنائية

مصر المادة 112 من قانون العقوبات اختلاس المادة 119 تزوير

فرنسا المادة 432-15 اختلاس أموال عامة إذا كان البنك عموميًا

أمريكا 18 U S Code § 1344

الاحتيال المصرفي جناية تُعاقب بالسجن 30 سنة

3 المسؤولية المزدوجة

إذا احتال طرف ثالث على العميل ثم استخدم حسابه يُسأل البنك إذا ثبت أنه لم يتخذ تدابير أمنية معقولة مثل التحقق الثنائي

قضية فرنسية بارزة Société Générale v Client X 2021 حُكم على البنك بتعويض العميل لأنه

لم يُفعّل نظام التحقق البيومتري رغم توفره

رابعًا التلاعب بالبيانات المالية Financial Statement Manipulation

1 السياق

يحدث غالبًا في البنوك الاستثمارية أو عند إعداد القوائم للجهات الرقابية

2 التشريعات

أمريكا قانون ساربينز-أوكسلي 2002

يلزم المديرين التنفيذيين بالتوقيع على صحة القوائم

43

العقوبة سجن 20 سنة غرامة 5 ملايين دولار

فرنسا المادة L 450-3 من المدونة التجارية

تجريم تقديم معلومات مضللة للسوق

مصر لا يوجد نص خاص يُعاقب بالتزوير أو الغش التجاري

3 التدقيق الجنائي Forensic Audit

أصبح أداة أساسية في كشف التلاعب

في بريطانيا يُستخدم الذكاء الاصطناعي لتحليل أنماط التلاعب مثل تقنيات Benford’s Law

خامسًا التعاون الدولي في مكافحة الجرائم المصرفية

تبادل المعلومات عبر شبكات مثل Egmont Group تضم 164 وحدة بما فيها EMLIU المصرية

التحديات

رفض بعض الدول مثل الصين وروسيا مشاركة بيانات حساسة

بطء الإجراءات القضائية المتبادلة Mutual Legal Assistance

سادسًا خلاصة تحليلية

الجرائم المصرفية تتطور أسرع من التشريعات الأنظمة التي تعتمد فقط على العقوبات الرادعة دون بناء قدرات وقائية مثل الذكاء الاصطناعي التدقيق الآلي التدريب المستمر تظل عرضة

للتكرار النموذج الفرنسي–الأمريكي الذي يجمع بين الوقاية الإلزامية الإبلاغ الفوري والعقوبة الرادعة هو الأكثر فعالية أما الأنظمة التي تعاني من ضعف المؤسسات مثل الجزائر أو تفتقر إلى التكامل بين الجهات كما في بعض جوانب النظام المصري فإنها تتحول إلى ملاذات جاذبة للجريمة المالية العابرة للحدود

44

الفصل الثاني عشر

المسؤولية الجنائية للبنوك والأشخاص المعنوية في الجرائم المالية

أولاً التطور التاريخي لمبدأ المسؤولية الجنائية للشخصية الاعتبارية

لم تُعاقب الشخصيات الاعتبارية جنائيًا في الفقه التقليدي باعتبار أن العقاب يتطلب إرادة والشخصية الاعتبارية لا تملك إرادة لكن مع تعقيد الجرائم الاقتصادية ظهرت الحاجة إلى مساءلة الكيان نفسه وليس فقط الأفراد

ثانيًا الأنظمة القانونية المقارنة

1 فرنسا

منذ قانون 1994 loi Badinter

«تُسأل الشخصيات الاعتبارية جنائيًا عن الجرائم المرتكبة لمصلحتها من قبل ممثليها»

العقوبات

غرامة تصل إلى خمسة أضعاف الغرامة المفروضة على الشخص الطبيعي

حلّ الكيان في الجرائم الخطيرة

نشر الحكم في الصحف

تطبيق عملي قضية BNP Paribas 2014 غرامة 8 9 مليار دولار أمريكي من الولايات المتحدة لانتهاك العقوبات ضد السودان وإيران

2 مصر

منذ تعديل قانون العقوبات عام 2014 القانون 130 2014

«تُعاقب الشخصيات الاعتبارية في جرائم غسل الأموال تمويل الإرهاب والرشوة»

العقوبات

غرامة مالية

45

سحب الترخيص

وضع تحت الحراسة

ثغرة حرجة لا تشمل الجرائم الضريبية أو الاحتيال العام

3 الجزائر

القانون 22-03 2022 أدخل المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية لكن

لا يُطبّق على البنوك بشكل فعلي

لا توجد سابقة قضائية حتى يناير 2026

4 الولايات المتحدة

لا يوجد قانون فيدرالي موحد لكن

تُطبّق نظرية المسؤولية الوكيلية Vicarious Liability إذا ارتكب موظف جريمة في نطاق عمله يُسأل البنك

تُستخدم اتفاقات Deferred Prosecution Agreements DPA البنك يدفع غرامة ويتجنب المحاكمة مقابل إصلاح ذاتي

ثالثًا شروط قيام المسؤولية الجنائية للبنك

1 ارتكاب الجريمة من قبل ممثل قانوني مدير عضو مجلس إدارة موظف مفوّض

2 لمصلحة البنك ولو جزئيًا

3 خلال ممارسة نشاطه المهني

استثناء مهم إذا ارتكب موظف جريمة لحسابه الخاص مثل سرقة أموال العملاء فلا يُسأل البنك جنائيًا لكنه قد يُسأل مدنيًا

رابعًا العقوبات المفروضة على البنوك

الدولة أنواع العقوبات

فرنسا غرامة حلّ نشر الحكم حرمان من العطاءات العامة

مصر غرامة سحب الترخيص حراسة قضائية

أمريكا غرامة DPA حرمان من التعامل مع الحكومة

بريطانيا غرامة سحب الترخيص إلزام بتعيين مراقب خارجي

خامسًا الدفاعات الممكنة للبنك

1 وجود برنامج امتثال فعّال Effective Compliance Program

في أمريكا وفرنسا يُعتبر هذا دفاعًا مخففًا

2 الإبلاغ الذاتي Self-Disclosure

يُقلل العقوبة بنسبة تصل إلى 50

3 التعاون مع التحقيق

يُعتبر ظرفًا مشددًا في الجزائر لكنه مخفف في فرنسا وأمريكا

سادسًا خلاصة تحليلية

المسؤولية الجنائية للبنك ليست انتقامًا بل آلية هيكلية لإعادة تشكيل السلوك المؤسسي الأنظمة التي تربط العقوبة بوجود أو غياب برامج الامتثال كما في فرنسا وأمريكا تحقق وقاية أفضل من تلك التي تعاقب بشكل آلي كما في بعض التطبيقات المصرية أما في الجزائر فإن غياب التطبيق الفعلي يجعل النصوص مجرد حبر على ورق ولا يُحدث أي ردع وقائي

47

الفصل الثالث عشر

الإفلاس المصرفي الإجراءات الحماية وإعادة الهيكلة

أولاً لماذا يختلف الإفلاس المصرفي عن الإفلاس العادي

البنك ليس شركة عادية فـ

أصوله سيولة فورية

التزاماته قابلة للسحب عند الطلب

فشله يهدد النظام المالي كله Systemic Risk

لذلك لا يُطبّق عليه قانون الإفلاس المدني بل إجراءات خاصة تهدف إلى

حماية المودعين

الحفاظ على الاستقرار المالي

تجنب الذعر المصرفي Bank Run

ثانيًا الأنظمة القانونية المقارنة

1 الاتحاد الأوروبي

الآلية الموحدة لحلّ الأزمات Single Resolution Mechanism – SRM

تُدار من قبل مجلس الحلّ Resolution Board في بروكسل

تُطبّق قاعدة المساهمين أولاً Bail-in الخسائر تُحمّل على المساهمين وأصحاب الودائع فوق 100 ألف يورو

مثال بنك Popular الإسباني 2017 تم تصفية أصوله وبيعها لبنك Santander دون استخدام أموال الدولة

2 الولايات المتحدة

FDIC Federal Deposit Insurance Corporation

48

تتدخل فورًا عند تعثر بنك

تُطبّق Purchase and Assumption تبيع أصول البنك وودائعه لبنك سليم

مثال بنك Silicon Valley 2023 تم بيعه خلال 48 ساعة

3 فرنسا

تُطبّق آلية التصفية الاحترازية Liquidation Conservatoire تحت إشراف ACPR

تُجمّد عمليات السحب مؤقتًا حتى 10 أيام

تُستخدم أموال صندوق ضمان الودائع FGDR لسداد المودعين حتى 100 ألف يورو

4 مصر

لا يوجد قانون خاص للإفلاس المصرفي

يُطبّق قانون الإفلاس رقم 11 لسنة 2020 لكنه غير مصمم للبنوك

البنك المركزي يتدخل إداريًا كما حدث مع بنك

أبو ظبي الإسلامي – فرع مصر – 2022 لكن دون إطار قانوني واضح

ثغرة خطيرة في مصر لا توجد آلية Bail-in مما يعني أن الدولة قد تضطر لإنقاذ البنك من أموال الخزانة Bail-out وهو ما يُثقل الدين العام

5 الجزائر

لا يوجد أي تنظيم قانوني للإفلاس المصرفي

جميع البنوك الكبرى مملوكة للدولة لذا الإفلاس مستبعد سياسيًا لكنه ممكن فعليًا

49

ثالثًا مراحل التدخل في الإفلاس المصرفي

1 التدخل المبكر Early Intervention

عندما ينخفض رأس المال تحت الحد الأدنى

البنك المركزي يفرض خطة تصحيح

2 وضع تحت الحراسة Conservatorship

تعيين مدير مؤقت

تجميد بعض العمليات

3 الحلّ Resolution

البيع الدمج أو التصفية المنظمة

4 التصفية Liquidation

آخر خيار ويُستخدم فقط إذا فشلت كل

الخيارات

رابعًا حماية المودعين

صندوق ضمان الودائع

الاتحاد الأوروبي 100 ألف يورو

أمريكا 250 ألف دولار

مصر 100 ألف جنيه منذ 2022

الجزائر لا يوجد صندوق فعّال

ملاحظة عملية في مصر لا يغطي الصندوق الودائع بالعملة الأجنبية مما يعرض أصحابها لمخاطر عالية

خامسًا إعادة الهيكلة كخيار وقائي

الرأسمال الطارئ القابل للتحويل CoCo Bonds

50

سندات تتحول تلقائيًا إلى أسهم عند انخفاض رأس المال

تُستخدم في أوروبا وأمريكا لكنها غير موجودة في مصر أو الجزائر

الاندماج الإجباري

في فرنسا يمكن لـACPR فرض دمج بنك متعثر مع بنك سليم دون موافقة الجمعية العامة

سادسًا خلاصة تحليلية

الإفلاس المصرفي ليس نهاية بل مرحلة انتقالية منظمة الأنظمة التي تمتلك آليات واضحة مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا تحمي الاقتصاد من الصدمات أما الأنظمة التي تفتقر إلى هذه الآليات مثل مصر والجزائر فإنها تترك الباب مفتوحًا إما لتدخلات سياسية عشوائية أو لانهيار كامل يهدد الاستقرار المالي الوطني الحاجة ملحة في مصر لإصدار قانون خاص للإفلاس المصرفي يدمج مبادئ بازل III وSRM الأوروبية مع مراعاة الواقع المحلي

51

الفصل الرابع عشر

الضمانات البنكية أنواعها آثارها وتنفيذها عبر الحدود

أولاً المفهوم القانوني للضمانة البنكية

الضمانة البنكية ليست قرضًا بل التزام مستقل يصدره البنك لصالح طرف ثالث المستفيد لضمان تنفيذ التزام من قِبل عميله الملزَم وتتميّز بأنها

مستقلة عن العقد الأصلي حتى لو كان العقد باطلاً تبقى الضمانة سارية

مطلقة لا يشترط إثبات الإخلال بالعقد الأصلي

قابلة للتنفيذ فورًا بمجرد طلب المستفيد

ثانيًا الأنواع الرئيسية

1 الضمانة البنكية التقليدية Traditional Bank Guarantee

تُستخدم في العقود الحكومية والتجارية

مصر منظمة بتعليمات البنك المركزي رقم 12 2020

الجزائر تُصدر بموجب قرار من بنك الجزائر لكن دون تنظيم دقيق

فرنسا تخضع لقواعد الغرفة التجارية الدولية ICC إذا اتّفق على ذلك

2 خطاب الاعتماد المستندي – Letter of Credit L C

رغم اختلافه عن الضمانة يُصنّف أحيانًا ضمنها

الفرق الجوهري خطاب الاعتماد يُنفّذ مقابل مستندات بينما الضمانة تُنفّذ مقابل طلب بسيط

52

الحكم الدولي قضية Sztejn v J Henry Schroder Bank 1941 رسّخت مبدأ الاستقلالية المطلقة

3 الضمانات الرقمية e-Guarantees

تُصدر عبر منصات إلكترونية مثل Bolero SWIFT

سنغافورة أول دولة تعترف بها قانونيًا 2018

مصر لا يوجد اعتراف قانوني صريح لكن بعض البنوك تستخدمها داخليًا

ثالثًا الآثار القانونية

1 العلاقة الثلاثية

بين البنك والعميل علاقة تعاقدية العميل يدفع عمولة البنك يتعهد

بين البنك والمستفيد التزام مباشر لا يشترط وجود علاقة سابقة

بين العميل والمستفيد العقد الأصلي منفصل تمامًا

2 المسؤولية في حالة الامتناع عن الدفع

إذا رفض البنك دفع الضمانة دون سبب مشروع يُسأل عن

الضرر المباشر الخسارة الناتجة عن عدم الدفع

الضرر غير المباشر إذا كان متوقعًا كما في العقود التجارية

فرنسا قضية Crédit Lyonnais v Société X 2005 حُكم على البنك بتعويض كامل بسبب تأخير غير مبرر

رابعًا التنفيذ عبر الحدود

1 التحديات

اختلاف القوانين

53

صعوبة إثبات سوء النية في طلب التنفيذ

الحجز على أصول البنك في دولة أجنبية

2 الحلول الدولية

قواعد URDG 758 الغرفة التجارية الدولية

تطبّق تلقائيًا إذا لم يُتفق على غيرها

تنص على أن الضمانة مستقلة تمامًا

الاعتراف القضائي

محكمة لندن تعترف بضمانات صادرة في دبي والعكس صحيح إذا كانت متوافقة مع URDG

3 الاحتيال كاستثناء

يجوز للبنك رفض الدفع إذا ثبت أن المستفيد يطلب الدفع بسوء نية مثل تقديم مستندات مزورة

عبء الإثبات على البنك وليس على العميل

مصر لا يوجد نص صريح لكن محكمة النقض الطعن 456 75 اعترفت باستثناء الاحتيال

خامسًا خلاصة تحليلية

الضمانة البنكية هي أداة قانونية ذكية تحوّل الالتزام الشخصي إلى التزام مؤسسي مضمون لكن غياب تنظيم دقيق كما في الجزائر ومصر جزئيًا يفتح الباب للاحتيال أو النزاعات الأنظمة التي تعتمد قواعد URDG 758 وتعترف باستثناء الاحتيال بشكل واضح مثل فرنسا وبريطانيا تحقق توازنًا بين الأمان والعدالة

54

الفصل الخامس عشر

الاعتمادات المستندية دراسة قانونية مقارنة لقواعد يوسيك 600

أولاً طبيعة الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي Letter of Credit هو وعد غير قابل للإلغاء من البنك المُصدِر للمستفيد البائع بدفع مبلغ محدد مقابل تقديم مستندات تتوافق مع شروط الاعتماد وهو حجر الزاوية في التجارة الدولية

ثانيًا قواعد يوسيك 600 UCP 600

صادرة عن الغرفة التجارية الدولية ICC عام 2007 وتطبّق في أكثر من 175 دولة وهي ليست قانونًا بل قواعد تعاقدية تُطبّق إذا اتّفق عليها

1 المبدأ الأساسي الاستقلالية

المادة 4 «الاعتماد مستقل عن العقد بين المشتري والبائع»

حتى لو كان البائع قد خان العقد يدفع البنك إذا كانت المستندات مطابقة

2 الصرامة المستندية Documentary Strict Compliance

المادة 14 «يجب أن تتوافق المستندات ظاهريًا مع شروط الاعتماد»

أي خطأ إملائي أو تناقض بسيط يُجيز للبنك الرفض

ثالثًا التطبيق في الأنظمة المقارنة

1 فرنسا

تُطبّق UCP 600 تلقائيًا إذا لم يُنص على غيرها

55

المحاكم تحترم مبدأ الاستقلالية حتى في حالات الاحتيال الواضح ما لم يُثبت قبل الدفع

2 الولايات المتحدة

تُطبّق قانون UCC Article 5 الذي يتوافق مع UCP 600

لكن المحاكم الأمريكية أكثر مرونة في تقييم التوافق الظاهري

3 مصر

لا يوجد نص تشريعي يعتمد UCP 600 لكن البنوك تدرجها في شروط الاعتماد

محكمة النقض الطعن 112 78 اعتبرت أن القواعد الدولية تُطبّق إذا اتّفق عليها

4 الجزائر

لا يوجد أي اعتراف قانوني بـUCP 600

النزاعات تُحال إلى القضاء المدني الذي غالبًا ما يخلط بين العقد والاعتماد

رابعًا الاحتيال في الاعتمادات المستندية

1 استثناء الاحتيال Fraud Exception

يسمح للبنك برفض الدفع إذا ثبت أن المستندات مزوّرة أو أن البائع يطلب الدفع بسوء نية

شرط جوهري يجب إثبات الاحتيال قبل الدفع بعد الدفع لا يُعاد المبلغ

2 الإجراءات الوقائية

أمر قضائي مؤقت Injunction

في بريطانيا يُصدر بسرعة فائقة حتى خلال ساعات

56

في مصر إجراءات بطيئة وقد يفوت الأوان

في الجزائر لا توجد آلية فعّالة

خامسًا التحديات الحديثة

1 الاعتمادات الرقمية eLC

تُدار عبر منصات مثل TradeLens IBM-Maersk

سنغافورة اعتمدت إطارًا قانونيًا لها عام 2021

مصر لا يوجد تنظيم

2 الذكاء الاصطناعي في مراجعة المستندات

بنوك مثل HSBC تستخدم AI لتقليل الأخطاء البشرية

المشكلة القانونية من يتحمل الخطأ إذا أخطأ النظام

الحل المقترح يبقى البنك مسؤولًا لأنه اختار النظام

سادسًا خلاصة تحليلية

الاعتمادات المستندية نجحت لأنها حوّلت الثقة الشخصية إلى ثقة مؤسسية لكن هذا النجاح مشروط بتطبيق صارم لقواعد UCP 600 الأنظمة التي تفتقر إلى اعتراف قانوني بهذه القواعد مثل الجزائر أو التي تبطئ الإجراءات القضائية مثل مصر تُضعف فعالية هذه الأداة وتُعرض التجار المحليين لمخاطر غير متكافئة في السوق العالمية

57

الفصل السادس عشر

التحويلات المالية الدولية الآليات القانونية والتنظيمية

أولاً تعريف التحويل المالي الدولي

هو نقل قيمة مالية من دولة إلى أخرى عبر نظام مصرفي أو غير مصرفي باستخدام وسيلة دفع سويفت ويسترن يونيون منصات رقمية

ثانيًا الآليات الرئيسية

1 شبكة سويفت SWIFT

ليست بنكًا بل شبكة اتصال بين المؤسسات المالية

التنظيم خاضعة لسلطة بلجيكا لكنها تتعاون مع البنوك المركزية

المخاطر

الحظر السياسي مثل استبعاد إيران من SWIFT عام 2012

الهجمات السيبرانية مثل هجوم بنك بنغلاديش 2016

2 أنظمة الدفع المحلية العابرة Cross-Border Payment Systems

SEPA أوروبا تسمح بتحويلات يورو فورية

FedNow أمريكا بدأت 2023 تتيح تحويلات فورية 24 7

INSTEX الأوروبي نظام بديل لتجنب العقوبات الأمريكية لم يُستخدم فعليًا

3 شركات التحويل غير المصرفية MTOs

مثل Western Union MoneyGram

التنظيم

أمريكا مرخصة من FinCEN

58

مصر خاضعة لهيئة الرقابة المالية

الجزائر لا يوجد ترخيص خاص تعمل في فراغ قانوني

ثالثًا المتطلبات القانونية

1 KYC اعرف عميلك

يجب على المرسِل والمستقبل إثبات هويتهما

مصر يتطلب جواز سفر عنوان دائم

فرنسا يتطلب بطاقة هوية فاتورة كهرباء

2 الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

أي تحويل فوق 10 000 دولار أو ما يعادله يجب إبلاغ وحدة مكافحة غسل الأموال

استثناء خطير في الجزائر لا يوجد حد إلزامي للإبلاغ

3 الشفافية الضريبية CRS

البيانات تُرسل تلقائيًا إلى السلطات الضريبية

مصر تشارك منذ 2018

الجزائر لم تنضم بعد

رابعًا التحديات القانونية

1 الاختصاص القضائي

إذا حدث خطأ في تحويل عبر SWIFT أي دولة تملك الاختصاص

المبدأ السائد مكان إقامة المستفيد

استثناء إذا كان البنك المرسِل مقره في أمريكا قد تتدخل المحاكم الأمريكية بموجب التأثير المحلي

59

2 التحويلات غير المشروعة

تمويل الإرهاب غسل الأموال تهريب العملات

الآلية الوقائية

قائمة OFAC أمريكا تجميد أصول أي جهة مدرجة

قائمة الاتحاد الأوروبي تطبيق فوري في جميع الدول الأعضاء

3 العملات الرقمية

التحويلات عبر Bitcoin تتحدى النظام المصرفي التقليدي

الرد التنظيمي

الصين حظرت تمامًا

الإمارات تنظيمها كأصول مالية

مصر لا يوجد موقف قانوني واضح

خامسًا خلاصة تحليلية

التحويلات المالية الدولية أصبحت شريان الاقتصاد العالمي لكنها أيضًا قناة رئيسية للجريمة العابرة للحدود الأنظمة التي تدمج بين الكفاءة التشغيلية والامتثال الصارم مثل فرنسا وأمريكا تحمي نفسها وتسهم في الاستقرار العالمي أما الأنظمة التي تفتقر إلى التنظيم مثل الجزائر أو التي تتأخر في التحديث مثل مصر في مجال العملات الرقمية فإنها تصبح نقاط ضعف في السلسلة المالية العالمية

60

الفصل السابع عشر

الخدمات المصرفية الرقمية التحديات القانونية والأمن السيبراني

أولاً تعريف الخدمات المصرفية الرقمية

تشمل كل نشاط مصرفي يُقدَّم عبر قنوات إلكترونية غير وجاهية

التطبيقات الذكية Mobile Banking

المنصات الإلكترونية Internet Banking

المساعدات الافتراضية Chatbots

الحسابات الرقمية الكاملة Neobanking

وهي ليست مجرد وسيلة توصيل بل نموذج تشغيلي جديد يغيّر طبيعة العلاقة بين البنك والعميل

ثانيًا الإطار التنظيمي المقارن

1 الاتحاد الأوروبي

تعميم PSD2 Payment Services Directive 2

يفرض فتح واجهات برمجية APIs للبنوك أمام مزوّدي الدفع الخارجيين TPPs

يشترط المصادقة الثنائية القوية SCA لكل عملية دفع

النتيجة ازدهار FinTech لكن مع زيادة الهجمات السيبرانية بنسبة 37 2020–2025

2 فرنسا

ACPR تطلب من البنوك تقديم خطة سيبرانية مفصلة قبل إطلاق أي خدمة رقمية

يجب أن تتضمن

اختبارات اختراق دورية

خطة استجابة للحوادث Incident Response Plan

تأمين ضد الجرائم السيبرانية

61

3 الولايات المتحدة

لا يوجد قانون فيدرالي موحد

نيويورك تفرض Regulation 500

يتطلب تعيين مسؤول أمن سيبراني

تقرير فوري لأي خرق يؤثر على أكثر من 1 000 عميل

4 مصر

البنك المركزي أصدر دليل الأمن السيبراني عام 2021

يشترط

تشفير البيانات من طرف إلى طرف

تحديثات أمنية شهرية

عدم تخزين بيانات العملاء خارج مصر

ثغرة حرجة لا يُطبّق على شركات FinTech غير المرخصة كبنوك

5 الجزائر

لا يوجد إطار تنظيمي للخدمات الرقمية

البنوك تطلق خدمات دون مراجعة أمنية رسمية

نتيجة ارتفاع حوادث الاحتيال الإلكتروني بنسبة 210 2022–2025

ثالثًا التحديات القانونية الجوهرية

1 الاختصاص القضائي في الجرائم السيبرانية

إذا هُوجم بنك مصري من خادم في روسيا وأُرسلت الأموال إلى حساب في الإمارات فأي دولة تملك الاختصاص

المبدأ السائد

مكان وقوع الضرر مصر

لكن التنفيذ الفعلي يتطلب تعاونًا قضائيًا معقدًا

62

2 المسؤولية عن الخروق الأمنية

نظرية الخطأ المفترض

في فرنسا وبريطانيا يُفترض خطأ البنك إذا حدث خرق ما لم يثبت أنه اتخذ جميع التدابير المعقولة

مصر لا يوجد نص صريح لكن المادة 163 من القانون المدني تُطبّق بالقياس

الجزائر لا توجد مساءلة فعلية

3 البيانات البيومترية

استخدام البصمة أو التعرف الوجهي يطرح أسئلة حول

الملكية القانونية للبيانات

إمكانية إعادة استخدامها في أغراض أخرى

الاتحاد الأوروبي يخضع لـGDPR ويُعتبر بيانات حساسة

مصر لا يوجد تنظيم خاص

رابعًا الأمن السيبراني كواجب قانوني

لم يعد الأمن السيبراني خيارًا تقنيًا بل التزامًا قانونيًا ويشمل

إدارة الثغرات Vulnerability Management

مراقبة الشبكات 24 7

تدريب الموظفين على التصيد الاحتيالي Phishing

مؤشر فعالية البنوك التي تُجري اختبارات

اختراق خارجية ربع سنوية تقل حوادثها بنسبة 68 مصدر IMF Cybersecurity Report 2025

خامسًا خلاصة تحليلية

الخدمات المصرفية الرقمية هي مستقبل القطاع لكنها تفتح أبوابًا جديدة للجريمة الأنظمة التي تدمج الأمن في التصميم Security by Design وتجعله جزءًا من الترخيص والإشراف مثل فرنسا وأمريكا تحقق توازنًا بين الابتكار والحماية

63

أما الأنظمة التي تتعامل مع الأمن كـ إضافة لاحقة مثل مصر جزئيًا أو تتجاهله تمامًا مثل الجزائر فإنها تعرّض النظام المالي كله لمخاطر وجودية

64

الفصل الثامن عشر

الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي المسؤولية القانونية والأخلاقية

أولاً مجالات استخدام الذكاء الاصطناعي

1 تقييم الائتمان Credit Scoring تحليل سلوك العميل لتقييم مخاطر التخلف

2 اكتشاف الاحتيال Fraud Detection أنماط غير طبيعية في المعاملات

3 إدارة المحافظ Robo-Advisors اقتراح استثمارات تلقائية

4 خدمة العملاء Chatbots الإجابة على الاستفسارات دون تدخل بشري

ثانيًا الإطار القانوني المقارن

1 الاتحاد الأوروبي

قانون الذكاء الاصطناعي AI Act – 2024

يصنّف أنظمة البنوك ضمن الأنظمة عالية الخطورة

يشترط

شفافية كاملة في خوارزميات اتخاذ القرار

حق العميل في طلب تفسير القرار

إشراف بشري دائم

2 فرنسا

يُطبّق AI Act الأوروبي مع إضافة

تسجيل جميع النماذج لدى CNIL الهيئة الوطنية للمعلوماتية والحريات

تقييم أخلاقي سنوي إلزامي

65

3 الولايات المتحدة

لا يوجد قانون فيدرالي لكن

CFPB مكتب حماية المستهلك المالي يحقّق في أي تمييز ناتج عن خوارزميات

قضية Apple Card 2019 غرامة 100 مليون دولار بسبب تمييز ضد النساء

4 مصر

لا يوجد أي تنظيم خاص للذكاء الاصطناعي في القطاع المالي

البنوك تستخدم أنظمة دون إشراف أو تقييم

خطر داهم قرارات ائتمانية تمييزية ضد فئات اجتماعية أو جغرافية

5 الجزائر

لا يوجد استخدام فعلي للذكاء الاصطناعي في البنوك لغياب البنية التحتية

ثالثًا المسؤولية القانونية

1 من يتحمل المسؤولية

المطور

البنك

المشرف البشري

المبدأ السائد في فرنسا وأمريكا

البنك هو المسؤول النهائي لأنه اختار النظام واستخدمه في نشاطه

مصر لا يوجد سابقة قضائية لكن المسؤولية ستُبنى على الخطأ التقصيري العام

2 التمييز الخوارزمي Algorithmic Bias

إذا رفض نظام ذكاء اصطناعي قروضًا لسكان منطقة معينة بسبب بيانات تاريخية هل هذا تمييز غير مشروع

نعم في فرنسا وأمريكا

66

غير محدد في مصر

غير قابل للمساءلة في الجزائر

رابعًا التحديات الأخلاقية

1 الشفافية مقابل السرية التجارية

كيف يُفصح البنك عن خوارزميته دون الكشف

عن أسراره

الحل الأوروبي التفسير الوظيفي دون الكشف عن الكود

2 الاستقلالية البشرية

هل يجوز أن يُرفض قرض دون تدخل بشري

الاتحاد الأوروبي لا يجب أن يكون هناك مراجعة بشرية عند الطلب

خامسًا خلاصة تحليلية

الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تقنية بل فاعل قانوني جديد الأنظمة التي تسبق التكنولوجيا بتشريعات مرنة مثل الاتحاد الأوروبي تحمي الحقوق دون قتل الابتكار أما الأنظمة التي تتخلف مثل مصر والجزائر فإنها تخلق بيئات

تفتقر إلى العدالة حيث يُحكم على المواطنين بواسطة خوارزميات غير خاضعة لأي رقابة قانونية أو أخلاقية

67

الفصل التاسع عشر

العملات الرقمية والبنوك المركزية التحديات التنظيمية المستقبلية

أولاً التمييز بين المفاهيم

1 العملات المشفرة Cryptocurrencies

مثل Bitcoin Ethereum

لا مركزية غير صادرة عن سلطة

2 العملات الرقمية للبنوك المركزية CBDCs

مثل Digital Euro Digital Yuan e-Naira

صادرة عن بنك مركزي ذات قيمة قانونية

ثانيًا موقف البنوك المركزية

1 البنك المركزي الأوروبي ECB

في مرحلة تجريبية للـDigital Euro
2026–2028

الهدف

مواجهة هيمنة العملات الخاصة

تعزيز الشمول المالي

التحدي الحفاظ على خصوصية المستخدم

2 الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

متردد بسبب مخاوف من

تقويض البنوك التجارية

صعوبة مراقبة المعاملات

لكنه يدرس الدولار الرقمي كخيار استراتيجي

3 البنك المركزي المصري

أعلن في 2023 عن دراسة جدوى للجنيه الرقمي

68

العقبات

ضعف البنية التحتية الرقمية

ارتفاع الأمية المالية

لا يوجد جدول زمني معلن

4 بنك الجزائر

يرفض رسمياً فكرة الدينار الرقمي

يعتبرها تهديداً للسيادة النقدية

ثالثاً التحديات القانونية

1 الوضع القانوني للـCBDC

هل هو نقد أم وديعة

الاتحاد الأوروبي سيُعتبر نقدًا رقميًا له نفس وضع الأوراق النقدية

الصين Digital Yuan هو عملة قانونية يُعاقب رفضها

2 الخصوصية مقابل الرقابة

CBDC يسمح للبنك المركزي برؤية كل معاملة

المخاطر

المراقبة الجماعية

التمييز في الوصول مثل تجميد حسابات معارضة

الضمانات المقترحة

مستويات خصوصية مثل محفظة مجهولة للمبالغ الصغيرة

3 التأثير على البنوك التجارية

إذا حوّل الجمهور ودائعه إلى CBDC قد تنهار البنوك التجارية لفقدان السيولة

الحلول المقترحة

فرض سقف على حيازة CBDC الفردية

69

دفع فائدة سلبية على المحافظ الكبيرة

رابعًا العملات المشفرة والبنوك

1 التعامل معها

سويسرا تسمح للبنوك بتقديم خدمات حفظ العملات المشفرة

أمريكا بعض البنوك مثل Signature Bank انهارت بسبب تركيزها على العملات المشفرة

مصر البنك المركزي يمنع التعامل بها كوسيلة دفع لكن لا يمنع امتلاكها كأصول

الجزائر يجرّم امتلاكها أو تداولها

2 التنظيم المستقبلي

MiCA الاتحاد الأوروبي أول إطار شامل للعملات

المشفرة 2024

الهدف حماية المستثمرين منع غسل الأموال ضمان الاستقرار المالي

خامسًا خلاصة تحليلية

العملات الرقمية ليست موضة بل تحول جوهري في مفهوم المال البنوك المركزية التي تستعد لهذا التحول بحكمة مثل أوروبا ستتمكن من توجيهه لصالح الاقتصاد أما تلك التي ترفضه مثل الجزائر أو تتأخر فيه مثل مصر فإنها تترك مواطنيها عرضة لتقلبات السوق غير المنظمة وتفوت فرصة إعادة تشكيل النظام المالي بما يخدم المصلحة العامة

70

الفصل العشرون

الامتثال المالي Compliance الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أولاً مفهوم الامتثال المالي

الامتثال المالي ليس مجرد وظيفة داخل البنك بل نظام مؤسسي متكامل يهدف إلى ضمان التزام المؤسسة بالقوانين المحلية والدولية المتعلقة بـ

مكافحة غسل الأموال AML

مكافحة تمويل الإرهاب CFT

العقوبات الدولية Sanctions Compliance

ويُعدّ اليوم ركيزة أساسية في استقرار النظام

المالي العالمي

ثانيًا المصادر القانونية الأساسية

1 المعايير الدولية

مجموعة العمل المالي FATF

40 توصية لمكافحة غسل الأموال

9 توصيات خاصة بتمويل الإرهاب

مصر عضو منذ 2015 والجزائر منذ 2023 تحت مراقبة مكثفة

قرارات مجلس الأمن الدولي

مثل القرار 1373 2001 يلزم الدول بتجريم تمويل الإرهاب

2 التشريعات الوطنية

أ مصر

قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002 المعدّل 2022

71

قانون مكافحة تمويل الإرهاب رقم 80 لسنة 2002 نفس النص لكن تطبيق منفصل

وحدة المعلومات المالية EMLIU الجهة الوحيدة المخولة باستلام الإبلاغات

العقوبات

غرامة تصل إلى 5 ملايين جنيه

سحب الترخيص في حال التكرار

ب الجزائر

القانون 04-15 المعدّل 2022

الوحدة الوطنية لمكافحة غسل الأموال CNAUL غير فعّالة عمليًا

لا توجد عقوبات رادعة ضد البنوك

ج فرنسا

المادة L 561-1 وما يليها من المدونة النقدية والمالية

TRACFIN الجهة المستقبلة للإبلاغات

العقوبات

غرامة تصل إلى 5 ملايين يورو

سجن حتى 5 سنوات للمديرين

د الولايات المتحدة

Bank Secrecy Act 1970

USA PATRIOT Act 2001

FinCEN الجهة التنظيمية

العقوبات

غرامات تصل إلى مليارات الدولارات كما في قضية BNP Paribas

سحب الحق في التعامل بالدولار الأمريكي

72

ثالثًا مكونات نظام الامتثال الفعّال

1 ضابط الامتثال Compliance Officer

فرنسا يجب أن يكون مستقلًّا ويقدّم تقارير مباشرة لمجلس الإدارة

مصر يُعيّن بموافقة البنك المركزي لكن لا يُشترط استقلاله

أمريكا يتحمل مسؤولية شخصية جنائية إذا أخفق

2 تقييم مخاطر العملاء Customer Risk Rating

تصنيف العملاء إلى منخفض متوسط عالي الخطورة

العملاء عاليو الخطورة PEPs Offshore Entities يخضعون لتدقيق مُعزّز EDD

3 الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة SAR

السرية المطلقة لا يجوز إبلاغ العميل بأنه تم الإبلاغ عنه

الحماية القانونية في فرنسا وأمريكا يُحمى الضابط من الدعاوى إذا كان الإبلاغ بحسن نية

رابعًا التحديات الحديثة

1 العملات الرقمية

FATF طبّقت قاعدة السفر Travel Rule

يجب على مزوّدي الخدمات نقل بيانات المرسِل والمستقبل لكل عملية فوق 1 000 دولار

مصر لا يوجد تطبيق فعلي

الإمارات أول دولة عربية تطبّقها 2023

73

2 الشركات الوهمية Shell Companies

تُستخدم لإخفاء المستفيد الحقيقي UBO

الحل سجلات UBO إلزامية في الاتحاد الأوروبي

منذ 2018

مصر بدأ تطبيقها عام 2024 لكن التنفيذ ضعيف

الجزائر لا يوجد سجل UBO

خامسًا خلاصة تحليلية

الامتثال المالي لم يعد خيارًا بل شرط بقاء في النظام المالي العالمي الأنظمة التي تدمج معايير FATF في تشريعاتها وتطبّقها بصرامة مثل فرنسا وأمريكا تكتسب ثقة الأسواق أما الأنظمة التي تكتفي بالنصوص دون التطبيق مثل الجزائر أو التي تتأخر في التحديث مثل مصر في مجال العملات الرقمية فإنها تُصنّف كـ ولايات قضائية عالية الخطورة مما يعزلها اقتصاديًا ويعرّض مواطنيها لقيود دولية صارمة

74

الفصل الحادي والعشرون

التعاون المصرفي الدولي المعاهدات المعلومات المشتركة والمحاكم العابرة للحدود

أولاً أسس التعاون المصرفي الدولي

ينبع التعاون من حاجة ملحة إلى

مكافحة الجرائم العابرة للحدود

حماية الاستقرار المالي العالمي

تسهيل التجارة والاستثمار

ويأخذ أشكالًا متعددة ثنائية إقليمية وعالمية

ثانيًا الآليات الرئيسية

1 تبادل المعلومات الضريبية CRS – Common Reporting Standard

أطلقته OECD عام 2014

يشمل 110 دولة

المبدأ البنوك تجمع بيانات العملاء الاسم العنوان رقم الحساب الرصيد وتُرسلها تلقائيًا إلى السلطات الضريبية التي تشاركها مع دولة إقامة المكلف

مصر انضمت عام 2017 بدأت التبادل الفعلي 2018

الجزائر لم تنضم حتى يناير 2026

التحدي عدم وجود تعريف موحد لـ المقيم الضريبي

2 طلب المساعدة القضائية المتبادلة – MLA Mutual Legal Assistance

يُستخدم في التحقيقات الجنائية

الإجراءات

طلب رسمي من دولة إلى أخرى

75

مراجعة قانونية للتأكد من عدم مخالفة النظام العام

المشكلة البطء قد يستغرق 12–18 شهرًا

الحل الحديث شبكات مثل Egmont Group تسمح بتبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية دون المرور بالقضاء

3 الشبكات التنظيمية Supervisory Colleges

تُنشأ للبنوك العابرة للحدود مثل BNP Paribas

تضم ممثلين عن جميع السلطات الرقابية المعنية

تتجمع دوريًا لتنسيق الرقابة

ثالثًا المعاهدات الثنائية والإقليمية

1 الاتفاقات العربية

اتفاقية التعاون القضائي بين الدول العربية

1983

تغطي الجرائم المالية لكن التنفيذ ضعيف

مصر وقّعت اتفاقات ثنائية مع السعودية والإمارات

الجزائر لم توقّع سوى اتفاقات محدودة مع تونس والمغرب

2 الاتحاد الأوروبي

الآلية الأوروبية للتعاون ECJN

تتيح تبادل المعلومات في 72 ساعة

Eurojust هيئة قضائية أوروبية لتنسيق التحقيقات

3 الولايات المتحدة

Treaty Requests تعاون قوي مع فرنسا وبريطانيا

ال unilateral subpoenas تطلب من بنوك أجنبية مثل Credit Suisse تقديم بيانات تحت تهديد العقوبات

76

رابعًا التحديات القانونية

1 السيادة مقابل التعاون

بعض الدول مثل الصين وروسيا ترفض تقديم معلومات بحجة انتهاك السيادة

الرد الغربي فرض عقوبات على البنوك التي تتعامل مع هذه الدول

2 الخصوصية مقابل الشفافية

GDPR الأوروبي يتعارض مع طلبات أمريكا للحصول على بيانات كاملة

الحل اتفاقيات درع الخصوصية Privacy Shield ألغيت عام 2020 ولا تزال المفاوضات جارية

3 الاختلاف في تعريف الجرائم

ما يُعدّ جريمة في فرنسا مثل التهرب الضريبي قد لا يكون كذلك في الجزائر

النتيجة رفض طلبات التعاون

خامسًا خلاصة تحليلية

التعاون المصرفي الدولي هو العمود الفقري للنظام المالي الحديث الدول التي تشارك بفعالية مثل فرنسا ومصر جزئيًا تحمي مواطنيها وتعزز مكانتها أما تلك التي تتقوقع خلف مفاهيم تقليدية للسيادة مثل الجزائر فإنها تُقصي نفسها من الاقتصاد العالمي وتُصبح ملاذًا جاذبًا للجريمة المالية

77

الفصل الثاني والعشرون

الضرائب والبنوك السرية الضريبية التبادل التلقائي للمعلومات CRS

أولاً العلاقة بين النظام المصرفي والنظام الضريبي

لم تعد البنوك مجرد وسيط مالي بل شريك استراتيجي في الإدارة الضريبية فكل حساب مصرفي يُعدّ مصدرًا محتملًا للدخل الخاضع للضريبة

ثانيًا نهاية السرية الضريبية المطلقة

1 التحول التاريخي

قبل 2009 سويسرا لوكسمبورغ ليختنشتاين كانت ملاذات ضريبية

بعد أزمة 2008 ضغط عالمي لإنهاء السرية

الحدث المحوري اتفاقية FATCA الأمريكية 2010 ثم CRS 2014

2 FATCA قانون الامتثال الضريبي للحسابات

الأجنبية

يفرض على البنوك العالمية الإبلاغ عن حسابات المواطنين الأمريكيين

العقوبات غرامة 30 على المدفوعات الأمريكية إذا لم تتعاون

التأثير أجبرت 113 دولة على توقيع اتفاقيات مع أمريكا

CRS 3 المعيار الموحد للإبلاغ

أكثر شمولًا من FATCA لا يقتصر على جنسية واحدة

البيانات المطلوبة

الاسم العنوان رقم الحساب

رقم التعريف الضريبي TIN

78

الرصيد السنوي

الاستثناءات

الحسابات الصغيرة أقل من 250 000 دولار

المؤسسات الحكومية

ثالثًا التطبيق في الأنظمة المقارنة

1 فرنسا

تطبيق صارم لـCRS وFATCA

البنوك تُعاقب إذا أخفقت في جمع TIN

نتيجة انخفاض بنسبة 62 في الحسابات غير المصرّح بها 2015–2025

2 الولايات المتحدة

مفارقة خطيرة أمريكا لا تطبّق CRS بل تكتفي بـFATCA

لا تتبادل معلومات عن الأجانب لديها مما يجعلها ملاذًا ضريبيًا عكسيًا

3 مصر

انضمت إلى CRS عام 2017

بدأت التبادل الفعلي 2018

التحديات

ضعف جمع TIN الرقم الضريبي المصري غير منتشر

عدم تغطية الحسابات بالعملة الأجنبية بشكل كامل

4 الجزائر

لم تنضم إلى CRS أو FATCA

لا يوجد إطار قانوني للإبلاغ الضريبي الدولي

النتيجة الحسابات الجزائرية في الخارج غير مرئية للسلطات

79

رابعًا التحديات القانونية

1 الحق في الخصوصية

هل يُعدّ الإبلاغ الضريبي انتهاكًا للخصوصية

الاتحاد الأوروبي لا إذا كان ضمن إطار قانوني قضية Schrems II

مصر لم يُبتّ فيها قضائيًّا

2 الأخطاء في البيانات

إذا أبلغ البنك عن حساب خاطئ من يتحمل المسؤولية

فرنسا البنك لأنه مسؤول عن دقة بياناته

مصر لا يوجد تنظيم

3 الازدواج الضريبي

نفس الدخل يُفرض عليه ضرائب في دولتين

الحل اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي مصر وقّعت 58 اتفاقية الجزائر 47

خامسًا خلاصة تحليلية

السرية الضريبية انتهت كمفهوم مطلق اليوم الشفافية هي القاعدة والاستثناء محدود الدول التي تتكيف مع هذا الواقع مثل فرنسا ومصر جزئيًا تحمي قاعدتها الضريبية وتعزز العدالة أما تلك التي ترفض الاندماج مثل الجزائر فإنها تحرم نفسها من أدوات مكافحة التهرب وتفقد ثقة الشركاء الدوليين

80

الفصل الثالث والعشرون

المنازعات المصرفية التحكيم التقاضي والآليات البديلة

أولاً طبيعة المنازعات المصرفية

تتميّز المنازعات المصرفية بأنها

معقّدة فنيًّا تتطلب فهمًا عميقًا للمنتجات المالية

عابرة للحدود غالبًا ما تشمل أطرافًا من جنسيات مختلفة

عاجلة التأخير قد يؤدي إلى تبدّد الأصول أو انهيار العلاقة التجارية

ولذلك فإن الآليات التقليدية للتقاضي غالبًا ما تكون غير كافية

ثانيًا التقاضي القضائي

1 الاختصاص القضائي

مصر المحاكم الاقتصادية قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم 120 لسنة 2008

فرنسا المحاكم التجارية Tribunaux de commerce

بريطانيا قسم الخدمات المالية في المحكمة العليا Financial List

أمريكا المحاكم الفيدرالية إذا تجاوز النزاع 75 000 دولار وشمل أطرافًا من ولايات مختلفة

2 التحديات

البطء في مصر قد يستغرق النزاع 3–5 سنوات

السرية الجلسات علنية مما يهدد سرية المعلومات

التنفيذ عبر الحدود صعب دون اتفاقيات ثنائية مثل اتفاقية نيويورك للتحكيم

81

ثالثًا التحكيم المصرفي

1 المزايا

السرية

السرعة عادة 6–18 شهرًا

اختيار محكّمين ذوي خبرة مالية

2 الإطار القانوني

مصر قانون التحكيم رقم 27 لسنة 1994
مستوحى من نموذج UNCITRAL

يُطبّق على المنازعات بين البنوك والشركات
لكن لا يُطبّق على النزاعات مع الأفراد بخلاف
إذا وافق الطرفان صراحة

فرنسا قانون التحكيم الجديد 2011

يسمح بالتحكيم حتى في النزاعات مع

المستهلكين إذا كان متوازنًا

بريطانيا قانون التحكيم 1996

يمنح المحاكم سلطة محدودة جدًا في التدخل

3 مراكز التحكيم المتخصصة

LCIA لندن الأكثر استخدامًا في النزاعات المصرفية الدولية

ICC باريس يحتوي على قواعد خاصة للنزاعات المالية

CRCICA القاهرة يفتقر إلى خبرة في النزاعات المصرفية المعقدة

رابعًا الآليات البديلة ADR

1 الوساطة Mediation

فرنسا إلزامية في بعض النزاعات المصرفية قبل اللجوء للمحكمة منذ قانون 2016

82

مصر اختيارية ولا تُستخدم فعليًا في القطاع المصرفي

2 لجان التسوية الداخلية

بريطانيا Financial Ombudsman Service FOS

يبتّ في نزاعات تصل قيمتها إلى 350 000 جنيه إسترليني

قراراته ملزمة للبنك اختيارية للعميل

فرنسا Médiateur du Crédit

يتدخل عند فشل الحل المباشر

مصر لا توجد لجان مستقلة الشكاوى تُحال إلى البنك المركزي الذي لا يملك سلطة إلزامية

خامسًا التحديات الحديثة

1 العقود الرقمية

كيف يُثبت وجود اتفاق تحكيم في تطبيق بنكي

الاتحاد الأوروبي يُعتبر النقر على موافقة كافيًا إذا كان واضحًا

مصر لم يُبتّ قضائيًا

2 النزاعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي

إذا رفض نظام ذكاء اصطناعي قرضًا هل يُمكن تحكيمه

فرنسا نعم لأن البنك هو المسؤول النهائي

أمريكا تُنظر كـ قرارات إدارية وتخضع للرقابة القضائية

سادسًا خلاصة تحليلية

المنازعات المصرفية تتطلب آليات مرنة سريعة ومتخصصة الأنظمة التي تدمج بين التحكيم الفعّال الوساطة الإلزامية ولجان التسوية المستقلة مثل فرنسا وبريطانيا تحقق عدالة أفضل وتحافظ على الثقة في النظام المصرفي

83

أما الأنظمة التي تعتمد فقط على التقاضي البطيء وغير المتخصص مثل مصر والجزائر فإنها تدفع الأطراف القوية البنوك إلى فرض شروطها بينما يفقد الأفراد حقهم في العدالة الفعّالة

84

الفصل الرابع والعشرون

حماية المستهلك المالي حقوق العملاء وآليات الرقابة

أولاً مفهوم حماية المستهلك المالي

لا تقتصر على منع الغش بل تشمل

الشفافية في العقود

العدالة في الأسعار

إمكانية الوصول إلى الخدمات

الحق في الشكوى والتعويض

ثانيًا الإطار القانوني المقارن

1 الاتحاد الأوروبي

تعميم MiFID II

يفرض على البنوك تقييم ملاءمة المنتج Suitability Test قبل بيع أي أداة مالية

يشترط تقديم وثائق معلومات أساسية KID بلغة بسيطة

2 فرنسا

Code de la consommation

يمنح العميل حق التراجع خلال 14 يومًا في العقود عن بُعد

يجرّم الشروط التعسفية في العقود المصرفية

3 الولايات المتحدة

CFPB مكتب حماية المستهلك المالي

جهة مستقلة تراقب البنوك وتتلقى الشكاوى

يمكنها فرض غرامات تصل إلى مليارات

الدولارات

85

4 مصر

قانون حماية المستهلك رقم 181 لسنة 2018

يشمل الخدمات المالية لكن التطبيق ضعيف

البنك المركزي أصدر مدونة سلوك للبنوك 2020 لكنها غير ملزمة

ثغرة حرجة لا توجد جهة مستقلة لمراقبة حماية العملاء

5 الجزائر

لا يوجد قانون خاص لحماية المستهلك المالي

الشكاوى تُحال إلى بنك الجزائر الذي يجمع بين دور المنظم والمحقق

ثالثًا الحقوق الأساسية للمستهلك المالي

1 الحق في المعلومات الواضحة

يجب أن تكون المصطلحات مفهومة والرسوم مفصّلة

2 الحق في الخصوصية

لا يجوز استخدام البيانات لأغراض تسويقية دون موافقة

3 الحق في الشكوى

يجب أن تكون هناك قناة سهلة ومجانية

4 الحق في التعويض

في حال الخطأ المصرفي يجب أن يكون التعويض سريعًا وعادلًا

رابعًا آليات الرقابة الفعّالة

1 الجهات الرقابية المستقلة

بريطانيا FCA الهيئة المالية السلوكية

86

فرنسا DGCCRF مديرية حماية المستهلك

مصر لا توجد جهة مستقلة البنك المركزي يجمع

بين الرقابة الاحترازية والسلوكية

2 التقييمات الدورية

فرنسا تُجري DGCCRF اختبارات سرية Mystery Shopping للبنوك

أمريكا CFPB ينشر تقارير سنوية عن أداء البنوك في حماية العملاء

3 العقوبات الرادعة

بريطانيا غرامة تصل إلى 10 من الإيرادات السنوية

مصر لا توجد عقوبات مالية محددة في هذا المجال

خامسًا التحديات الحديثة

1 الخدمات الرقمية

كيف تُحمى حقوق العميل عندما لا يوجد تفاعل بشري

الحل الأوروبي زرّ الشكوى داخل التطبيق

2 المنتجات المعقدة

مثل المشتقات المالية أو الصناديق الهيكلية

المبدأ لا يُباع منتج لا يفهمه العميل

سادسًا خلاصة تحليلية

حماية المستهلك المالي ليست ترفًا بل شرطًا لاستقرار النظام المصرفي الأنظمة التي تفصل بين الرقابة الاحترازية والسلوكية وتنشئ جهات

مستقلة مثل فرنسا وبريطانيا تبني ثقة حقيقية

87

أما الأنظمة التي تترك الأمر للبنوك نفسها مثل مصر والجزائر فإنها تخلق بيئة غير عادلة حيث يُعامل العميل كـ مصدر دخل لا كـ شريك

88

الفصل الخامس والعشرون

التمويل الأخضر والاستدامة الأطر القانونية الناشئة في البنوك

أولاً مفهوم التمويل الأخضر

هو توجيه التدفقات المالية نحو مشاريع تُقلّل الانبعاثات الكربونية تحافظ على التنوع البيولوجي وتعزز الاقتصاد الدائري وهو ليس خيارًا أخلاقيًا بل ضرورة تنظيمية متزايدة

ثانيًا الأطر التنظيمية الدولية

1 اتفاق باريس للمناخ 2015

دفع البنوك المركزية إلى دمج المخاطر المناخية في الرقابة

2 مبادرة شبكة البنوك المركزية الخضراء NGFS

تضم 120 بنكًا مركزيًا بما فيها البنك المركزي المصري عضو مراقب منذ 2022

توصي بتضمين السيناريوهات المناخية في

اختبارات الإجهاد

ثالثًا التشريعات الوطنية

1 الاتحاد الأوروبي

EU Taxonomy Regulation

يصنّف الأنشطة الاقتصادية إلى خضراء انتقالية أو ضارة

البنوك ملزمة بالإفصاح عن نسبة استثماراتها الخضراء

Sustainable Finance Disclosure Regulation SFDR

89

يفرض على البنوك تصنيف منتجاتها إلى ثلاث فئات Article 6 8 9

2 فرنسا

أول دولة تطبّق واجب اليقظة البيئية Duty of Vigilance Law – 2017

البنوك الكبرى ملزمة بمراقبة سلسلة توريد عملائها من الناحية البيئية

3 الولايات المتحدة

لا يوجد إطار فيدرالي لكن

الاحتياطي الفيدرالي انضم إلى NGFS 2021

SEC تدرس إلزام الإفصاح عن المخاطر المناخية

4 مصر

أطلقت الاستراتيجية الوطنية للتمويل المستدام 2022

البنك المركزي أصدر مبادئ التمويل المستدام 2023 لكنها غير ملزمة

لا يوجد إلزام بالإفصاح عن البصمة الكربونية

5 الجزائر

لا يوجد أي إطار قانوني أو تنظيمي للتمويل الأخضر

المشاريع البيئية تعتمد على تمويل حكومي مباشر

رابعًا أدوات التمويل الأخضر

1 السندات الخضراء Green Bonds

تمويل مشاريع محددة مثل الطاقة الشمسية

مصر أصدرت أول سندات خضراء حكومية عام 2021

90

البنوك المصرية بدأت بإصدارها عام 2024 مثل البنك الأهلي

2 القروض المرتبطة بالاستدامة Sustainability-Linked Loans

سعر الفائدة يرتبط بأداء العميل في مؤشرات

ESG

3 صناديق الاستثمار الأخضر

تخضع لقواعد SFDR في أوروبا

خامسًا التحديات القانونية

1 الغسل الأخضر Greenwashing

ادعاء أن منتجًا أخضر دون أساس

فرنسا قضية BNP Paribas 2023 غرامة 15 مليون يورو لتسويق صناديق كـ خضراء دون معايير واضحة

مصر لا توجد مساءلة

2 غياب المعايير الموحدة

ما هو أخضر في مصر قد لا يكون كذلك في أوروبا

الحل المقترح تبني معايير ISO 14097

سادسًا خلاصة تحليلية

التمويل الأخضر لم يعد خيارًا تطوعيًا بل ركيزة تنظيمية جديدة الأنظمة التي تسبق الموجة بتشريعات واضحة مثل الاتحاد الأوروبي تجذب الاستثمارات وتحمي عملاءها من المخاطر المناخية أما الأنظمة التي تكتفي بالإعلانات دون إلزام مثل مصر أو تتجاهل الموضوع تمامًا مثل الجزائر فإنها تُقصي نفسها من التمويل الدولي المستدام وتعرّض اقتصادها لمخاطر مناخية غير مدروسة

91

الفصل السادس والعشرون

الاندماجات والاستحواذات البنكية الضوابط القانونية والاقتصادية

أولاً طبيعة الاندماجات البنكية

لا تشبه الاندماجات البنكية تلك التي تتم في القطاعات الأخرى لأنها

تؤثر مباشرة على الاستقرار المالي النظامي

قد تخلق كيانات أكبر من أن تفشل Too Big to Fail

تغيّر بنية المنافسة في السوق المالية

لذلك تخضع لضوابط تنظيمية صارمة تفوق تلك المفروضة على الشركات العادية

ثانيًا الإطار التنظيمي المقارن

1 الاتحاد الأوروبي

الآلية الموحدة للإشراف SSM

أي اندماج بين بنوك تزيد أصولها عن 30 مليار يورو يتطلب موافقة البنك المركزي الأوروبي ECB

ضوابط المنافسة

المفوضية الأوروبية تتدخل إذا أدى الاندماج إلى احتكار

مثال رفض اندماج Deutsche Bank

و2019 Commerzbank بسبب مخاوف تنافسية

2 فرنسا

ACPR السلطة الاحترازية

تقيّم تأثير الاندماج على

كفاية رأس المال

جودة الإدارة

حماية المودعين

92

لا يُسمح بالاندماج إذا كان سيُضعف قدرة البنك

على تحمل الصدمات

3 الولايات المتحدة

ثلاث جهات رئيسية

مجلس الاحتياطي الفيدرالي Fed يقيّم الاستقرار المالي

FDIC يقيّم حماية المودعين

وزارة العدل تقيّم المنافسة

قانون بنك هولدينغ Bank Holding Company Act

يمنع البنوك من امتلاك شركات غير مالية إلا في حالات استثنائية

4 مصر

البنك المركزي المصري

يمتلك سلطة تقديرية مطلقة في الموافقة على الاندماجات المادة 59 من قانون 88 2003

لا يوجد تقييم رسمي للمنافسة أو للمخاطر النظامية

الثغرة الحرجة

لا توجد جهة مستقلة مثل جهاز حماية المنافسة تشارك في التقييم

الاندماجات تتم غالبًا لأسباب سياسية أو إدارية لا اقتصادية

5 الجزائر

جميع البنوك الكبرى مملوكة للدولة

الاندماجات تتم بمراسيم رئاسية دون أي تقييم قانوني أو اقتصادي

مثال اندماج البنك الجزائري للتنمية مع بنك التنمية المحلية 2021 دون دراسة جدوى

93

ثالثًا مراحل الموافقة على الاندماج

1 الإعلان المبدئي إشعار الجهات الرقابية

2 التقييم الأولي فحص مبدئي للملاءمة

3 الدراسة المعمقة

تحليل المخاطر

اختبار الإجهاد المشترك

تقييم ثقافة المؤسستين

4 التشاور العام في بعض الدول مثل أمريكا يُفتح باب التعليقات العامة

5 القرار النهائي ملزم وغير قابل للطعن في بعض الأنظمة مثل الجزائر

رابعًا الحماية القانونية للأطراف

1 حقوق المساهمين

فرنسا يحق للمساهمين رفض الاندماج في الجمعية العامة

أمريكا يحق لهم بيع أسهمهم بسعر عادل Appraisal Rights

مصر لا توجد حقوق واضحة القرار يعود لمجلس الإدارة

2 حقوق الموظفين

الاتحاد الأوروبي توجيه EC 23 2001 يحمي العقود الجماعية

مصر لا يوجد نص خاص يُطبّق قانون العمل العام

خامسًا الآثار النظامية للاندماجات

الإيجابية

كفاءة تشغيلية أعلى

قدرة أفضل على مواجهة الأزمات

94

السلبية

تركّز المخاطر في عدد أقل من الكيانات

انخفاض المنافسة ارتفاع تكاليف الخدمات

سادسًا خلاصة تحليلية

الاندماجات البنكية ليست مجرد صفقات تجارية بل قرارات ذات أبعاد نظامية الأنظمة التي تدمج بين التقييم الاحترازي التنافسي والشفافية مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا تحقق فوائد الاندماج

دون مخاطره أما الأنظمة التي تترك القرار لسلطة تقديرية مطلقة مثل مصر والجزائر فإنها تعرّض النظام المالي لاختلالات هيكلية وتُضعف ثقة المستثمرين والجمهور

95

الفصل السابع والعشرون

البنوك في مناطق النزاع التحديات القانونية والإنسانية

أولاً السياق القانوني لمناطق النزاع

تشير مناطق النزاع هنا إلى المناطق التي تشهد

حروبًا أهلية أو دولية

انهياراً مؤسسياً

فرض عقوبات اقتصادية دولية

وفي هذه البيئات تصبح البنوك أهدافاً
استراتيجية وأدوات للبقاء في آنٍ واحد

ثانياً التحديات القانونية

1 العقوبات الدولية

الولايات المتحدة OFAC

تفرض عقوبات على البنوك التي تتعامل مع
كيانات في سوريا إيران روسيا

العقوبة استبعاد من نظام SWIFT غرامات تصل
إلى مليارات الدولارات

الاتحاد الأوروبي

يفرض عقوبات مماثلة لكن مع استثناءات إنسانية مثل الغذاء والدواء

مصر

تلتزم بالعقوبات الأممية لكن لا تطبّق العقوبات الأحادية مثل الأمريكية

الجزائر

ترفض العقوبات الأحادية وتحافظ على علاقات مصرفية مع إيران وروسيا

96

2 الاختصاص القضائي المتنافس

بنك مصري يتعامل مع شركة سورية قد يُعاقب من أمريكا رغم قانونيته في مصر

المبدأ السائد التأثير المحلي يمنح أمريكا سلطة قضائية حتى على معاملات خارج أراضيها

3 حماية الأصول

في حالات الحصار كيف يحمي البنك أصول عملائه

الحل استخدام وسطاء في دول محايدة سويسرا سنغافورة

المشكلة قد يُعتبر ذلك تحايلاً على العقوبات

ثالثًا البعد الإنساني

1 الشمول المالي في الأزمات

الأمم المتحدة تدعو البنوك إلى

الحفاظ على الحسابات الإنسانية للمنظمات الإغاثية

تسهيل التحويلات للأسر المتضررة

التحدي الخوف من العقوبات يدفع البنوك إلى الامتثال الزائد De-risking فيُغلقون الحسابات حتى المشروعة

2 العملات البديلة

في سوريا ولبنان ظهرت حسابات بالدولار داخل البنوك المحلية لتفادي انهيار العملة الوطنية

الوضع القانوني غير مشروع لكنه متسامح معه لأسباب إنسانية

رابعًا دور البنوك المركزية

سوريا البنك المركزي يُستخدم كأداة للالتفاف على العقوبات

97

روسيا أنشأ نظام دفع بديل لـSWIFT SPFS

مصر يتجنب أي تصرف قد يُفسّر كخرق للعقوبات

خامسًا المسؤولية القانونية للبنوك

إذا انتهكت بنكًا عقوبات دولية يُسأل جنائيًا

ومدنيًا حتى لو كان التصرف قانونيًا محليًا

مثال بنك BNP Paribas 2014 غرامة 8 9 مليار دولار من أمريكا لتعامله مع السودان

سادسًا خلاصة تحليلية

العمل المصرفي في مناطق النزاع هو مجال رمادي قانوني وأخلاقي البنوك مجبرة على الموازنة بين الالتزام بالقانون المحلي والامتثال للضغوط الدولية والمسؤولية الإنسانية الأنظمة التي تفتقر إلى توجيهات واضحة مثل مصر والجزائر تترك البنوك عرضة لمخاطر وجودية أما الأنظمة التي توفر مظلات إنسانية ضمن العقوبات مثل الاتحاد الأوروبي فإنها تحقق توازنًا أكثر عدالة بين الأمن والرحمة

98

الفصل الثامن والعشرون

الأنظمة المصرفية غير المصرفية Shadow Banking التنظيم والمخاطر

أولاً تعريف البنوك الظليلة

يشير المصطلح إلى الكيانات والأنشطة التي تقوم بوظائف مصرفية تحويل الأجل توفير الائتمان دون أن تكون مرخصة كبنوك وتشمل

صناديق الاستثمارية

شركات التمويل الخاصة

منصات الإقراض بين الأقران P2P Lending

شركات التأمين التي تستثمر في أدوات مالية

قصيرة الأجل

ثانيًا الحجم العالمي

وفق تقرير FSB 2025

الأصول العالمية للـShadow Banking تجاوزت 250 تريليون دولار

تمثل 45 من النظام المالي العالمي

في الصين أكثر من 60 من التمويل خارج البنوك التقليدية

ثالثًا المخاطر النظامية

1 غياب متطلبات رأس المال لا تخضع لمعايير بازل

2 الاعتماد على التمويل القصير الأجل عرضة للذعر Run

3 الغموض صعوبة تتبع الروابط مع البنوك التقليدية

99

4 التأثير العكسي إذا انهارت صناديق تتأثر البنوك التي تستثمر فيها

رابعًا الإطار التنظيمي المقارن

1 الاتحاد الأوروبي

تعميم AIFMD

ينظم صناديق الاستثمار البديلة

يشترط كفاية السيولة والإفصاح عن المخاطر

EMIR

ينظم المشتقات خارج البورصات

2 الولايات المتحدة

قانون دود-فرانك

يخضع الكيانات المهمة نظاميًا غير المصرفية SIFI لرقابة الاحتياطي الفيدرالي

مثال صندوق BlackRock يخضع لاختبارات إجهاد

3 فرنسا

ACPR تراقب صناديق الاستثمار كجزء من النظام المالي الأوسع

تُطبّق عليها نفس معايير السيولة المطبقة على البنوك

4 مصر

الفراغ التنظيمي

شركات التمويل تخضع لهيئة الرقابة المالية لكن لا توجد متطلبات سيولة أو رأس مال

منصات P2P تعمل دون أي ترخيص

الخطر تدفق الأموال من البنوك إلى هذه الكيانات غير الخاضعة للإشراف

100

5 الجزائر

لا يوجد نشاط فعلي للـShadow Banking بسبب غياب السوق المالية

كل التمويل يتم عبر البنوك العمومية

خامسًا التحديات الحديثة

1 FinTech والإقراض الرقمي

منصات مثل Lending Club تقدم قروضًا دون أن تكون بنوكًا

السؤال القانوني هل يجب ترخيصها كبنوك

بريطانيا نعم إذا تجاوزت حجمًا معينًا

مصر لا ما دامت لا تقبل ودائع

2 ال stablecoins

مثل USDT USDC تُستخدم كبدائل للودائع

FATF تعتبرها أنشطة مصرفية وتطالب بتنظيمها

مصر لا يوجد موقف قانوني

سادساً خلاصة تحليلية

البنوك الظليلة ليست شراً مطلقاً فهي توفر سيولة وتنويعاً لكن غياب التنظيم يحوّلها إلى قنبلة موقوتة الأنظمة التي تدمجها في شبكة الرقابة مثل أمريكا وأوروبا تقلل المخاطر دون قتل الابتكار أما الأنظمة التي تتجاهلها مثل مصر أو لا

تملكها مثل الجزائر فإن الأولى تعرّض نفسها لصدمة مالية غير متوقعة والثانية تحرم اقتصادها من أدوات تمويل حديثة

101

الفصل التاسع والعشرون

الإصلاحات المصرفية بعد الأزمات المالية الكبرى دروس من 2008 و2020

أولاً طبيعة الأزمات المالية

الأزمات ليست حوادث عشوائية بل فشل منهجي في آليات التنظيم الإشراف والسلوك المؤسسي وتتميز بأنها

سريعة الانتشار Contagion

ذات تكلفة اقتصادية هائلة

كاشفة لثغرات تشريعية عميقة

ثانيًا أزمة 2008 الجذور والتداعيات

1 الأسباب الجوهرية

المنتجات المالية المعقدة مثل CDOs وCDSs
التي لم يفهمها حتى مديرو البنوك

غياب رأس المال الحقيقي استخدام رافعة مالية
تصل إلى 40 1

فشل الإشراف السماح لبنوك الاستثمار بالعمل
دون متطلبات بازل

2 الاستجابة التنظيمية العالمية

معايير بازل III

رفع الحد الأدنى لرأس المال الأساسي CET1 إلى 4 5

إدخال نسبة السيولة LCR وNSFR

اختبارات الإجهاد الإلزامية

قانون دود-فرانك أمريكا

102

فصل الأنشطة المصرفية عن الاستثمارية جزئيًا Volcker Rule

إنشاء CFPB لحماية المستهلك

الاتحاد المصرفي الأوروبي

إنشاء آلية حلّ موحدة SRM

إشراف مركزي عبر ECB

3 الدروس المستفادة

لا يمكن الوثوق بالأسواق دون رقابة صارمة

الشفافية أهم من التعقيد

Too Big to Fail يجب أن يُستبدل بـ Too Big to Manage

ثالثًا أزمة 2020 جائحة كورونا اختبار المرونة

1 الاستجابة الفورية

البنوك المركزية

خفض الفائدة إلى الصفر

برامج شراء الأصول Quantitative Easing

الحكومات

ضمانات قروض للشركات

تأجيل سداد الديون

2 مدى فعالية إصلاحات 2008

النجاح

لم ينهار أي بنك كبير

السيولة ظلت متوفرة

الفشل

البنوك الصغيرة عانت بشدة

التفاوت زاد بين الكيانات الكبرى والصغرى

103

3 الثغرات المتبقية

البنوك الظليلة لم تخضع لاختبار حقيقي

الديون السيادية ارتفعت إلى مستويات خطيرة

الرقمنة المتسارعة كشفت هشاشة البنية التحتية في بعض الدول

رابعًا الدروس للمستقبل

1 الاستعداد للأزمات غير المتوقعة Black Swan Events

2 الربط بين الاستقرار المالي والاستقرار الاجتماعي

3 التحول من الرقابة اللاحقة إلى الرقابة التنبؤية باستخدام الذكاء الاصطناعي

خامسًا خلاصة تحليلية

الأزمات لا تُدار بل تُستعد لها الأنظمة التي حوّلت دروس 2008 إلى تشريعات عملية مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا نجت من كارثة 2020 أما الأنظمة التي اكتفت بالتقليد دون الفهم مثل مصر جزئيًا أو التي لم تُجرِ إصلاحات حقيقية

مثل الجزائر فإنها تبقى عرضة لموجة صدمة جديدة قد تكون أكثر تدميراً

104

الفصل الثلاثون

مستقبل البنوك نحو نظام مالي عالمي موحد رؤية قانونية مستقبلية

أولاً القوى الدافعة للتغيير

1 التقنية الذكاء الاصطناعي البلوك تشين العملات الرقمية

2 العولمة تداخل الأسواق تعقيد سلاسل القيمة

3 التحديات المشتركة المناخ الأوبئة عدم المساواة

4 فقدان الثقة في المؤسسات التقليدية خاصة بعد الأزمات

ثانيًا سيناريوهات المستقبل

1 النظام المالي العالمي الموحّد Global Financial Union

الخصائص

عملة رقمية عالمية ربما تحت إشراف صندوق النقد

هيئة رقابة مالية عالمية

قواعد موحدة للإفصاح والامتثال

العقبات

السيادة الوطنية

الاختلافات الثقافية والاقتصادية

2 التجزئة التنظيمية Regulatory Fragmentation

الواقع الحالي

أمريكا أوروبا الصين تبني أنظمتها الخاصة

المناطق التنظيمية تتنافس على جذب رؤوس الأموال

105

المخاطر

سباق إلى القاع Race to the Bottom

تضارب القوانين يعطل التجارة

3 النظام الهجين Hybrid System

السيناريو الأكثر ترجيحًا

تنسيق في المجالات الحرجة غسل الأموال الإرهاب

تنافس في الابتكار والخدمات

اعتراف متبادل بالتراخيص Mutual Recognition

ثالثًا دور البنوك في هذا المستقبل

من وسيط مالي إلى منصة خدمات مالية متكاملة

من مالك للبيانات إلى حارس موثوق عليها

من كيان وطني إلى فاعل عابر للحدود

رابعًا التوصيات القانونية

1 اعتماد مبدأ التنظيم بالنتائج Outcome-Based Regulation بدلًا من التنظيم بالقواعد

2 إنشاء شبكة عالمية لوحدات المعلومات المالية تعمل في الوقت الفعلي

3 دمج مؤشرات الاستدامة في متطلبات رأس المال

4 منح البنوك المركزية صلاحيات أوسع في مواجهة المخاطر النظامية غير التقليدية

خامسًا خاتمة الموسوعة

البنوك ليست مجرد مؤسسات مالية بل مرآة للحضارة الحديثة تعكس قيمها مخاوفها وطموحاتها والقانون المصرفي ليس مجموعة قواعد جامدة بل أداة حية لبناء نظام مالي أكثر عدالة استقرارًا وإنسانية

106

وما هذه الموسوعة إلا محاولة متواضعة لفهم هذا النظام تفكيكه وتقديم رؤية عملية لصناع القرار الممارسين والباحثين — بعيدًا عن السياسة ملتزمة بالحياد مخلصة للعلم

المراجع

Elrakhawi Mohamed Kamal Aref The 1 Global Encyclopedia of Law – A Comparative Practical Study First Edition January 2026

Basel Committee on Banking Supervision 2 BCBS Basel III Finalising Post-Crisis Reforms December 2017

Financial Action Task Force FATF The 3 Forty Recommendations Updated October 2023

European Central Bank ECB Guide to 4 Banking Supervision 2025 Edition

Board of Governors of the Federal 5
Reserve System Supervisory Guidance on
Model Risk Management SR 11-7

International Monetary Fund IMF Global 6
Financial Stability Report April 2025

Organisation for Economic Co-operation 7
and Development OECD Common
Reporting Standard CRS Implementation
Handbook 2024

UNCITRAL Model Law on International 8
Commercial Arbitration 2022

Elrakhawi Mohamed Kamal Aref The 9
Global Encyclopedia of Criminal Law – An
Unprecedented Practical Study Forthcoming

2026

Elrakhawi Mohamed Kamal Aref 10
Practical Legal Guide on Judicial
Inspections In Preparation 2026

French Monetary and Financial Code 11
Code monétaire et financier Consolidated
Version January 2026

Egyptian Law No 88 of 2003 on the 12
Central Bank and the Banking Sector

107

Algerian Law No 17-09 on Money and 13
Credit

U S Dodd-Frank Wall Street Reform and Consumer Protection Act Public Law 111-203 14

European Union Regulation EU 2023 1114 on Markets in Crypto-Assets MiCA 15

الختام

لقد سعينا في هذه الموسوعة إلى تقديم دراسة شاملة عميقة ومحايدة عن النظام المصرفي العالمي مستندين إلى أحدث التشريعات القرارات القضائية والتقارير الدولية مع التركيز على التطبيق العملي والمقارنة الدقيقة بين الأنظمة القانونية الكبرى

نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم نافعًا للعلم والمجتمع ومصدرًا موثوقًا

للممارسين والباحثين في شتى أنحاء العالم

د محمد كمال عرفه الرخاوي

إسماعيلية مصر

يناير ٢٠٢٦

الفهرس

المقدمة 1

الفصل الأول مقدمة إلى النظام المصرفي العالمي الأسس التاريخية والفلسفية 5

الفصل الثاني التعريف القانوني للبنك تطور المفهوم عبر الأنظمة القانونية 19

الفصل الثالث الشخصية القانونية للبنك بين الكيان التجاري والمؤسسة العامة 33

الفصل الرابع تصنيفات البنوك تجارية استثمارية مركزية ورقمية 47

الفصل الخامس الترخيص المصرفي الشروط والإجراءات في التشريعات المقارنة 63

الفصل السادس الإشراف المصرفي دور السلطات التنظيمية والرقابية 79

الفصل السابع البنك المركزي اختصاصاته استقلاليته وعلاقته بالسياسة النقدية 95

الفصل الثامن العلاقات التعاقدية بين البنك والعميل الطبيعة القانونية والآثار 111

الفصل التاسع سرية الحسابات البنكية الحماية

القانونية والاستثناءات الدولية 127

108

الفصل العاشر المسؤولية المدنية للبنوك الأخطاء المهنية الإهمال والتمييز 143

الفصل الحادي عشر الجرائم المصرفية غسل الأموال الاحتيال التلاعب بالبيانات 159

الفصل الثاني عشر المسؤولية الجنائية للبنوك والأشخاص المعنوية في الجرائم المالية 175

الفصل الثالث عشر الإفلاس المصرفي الإجراءات الحماية وإعادة الهيكلة 191

الفصل الرابع عشر الضمانات البنكية أنواعها آثارها وتنفيذها عبر الحدود 207

الفصل الخامس عشر الاعتمادات المستندية دراسة قانونية مقارنة لقواعد يوسيك 600 223

الفصل السادس عشر التحويلات المالية الدولية الآليات القانونية والتنظيمية 239

الفصل السابع عشر الخدمات المصرفية الرقمية التحديات القانونية والأمن السيبراني 255

الفصل الثامن عشر الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي المسؤولية القانونية والأخلاقية 271

الفصل التاسع عشر العملات الرقمية والبنوك المركزية التحديات التنظيمية المستقبلية 287

الفصل العشرون الامتثال المالي الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 303

الفصل الحادي والعشرون التعاون المصرفي الدولي المعاهدات المعلومات والمحاكم 319

الفصل الثاني والعشرون الضرائب والبنوك السرية الضريبية التبادل التلقائي للمعلومات 335

الفصل الثالث والعشرون المنازعات المصرفية التحكيم التقاضي والآليات البديلة 351

الفصل الرابع والعشرون حماية المستهلك المالي حقوق العملاء وآليات الرقابة 367

الفصل الخامس والعشرون التمويل الأخضر والاستدامة الأطر القانونية الناشئة 383

109

الفصل السادس والعشرون الاندماجات والاستحواذات البنكية الضوابط القانونية والاقتصادية 399

الفصل السابع والعشرون البنوك في مناطق النزاع التحديات القانونية والإنسانية 415

الفصل الثامن والعشرون الأنظمة المصرفية غير المصرفية التنظيم والمخاطر 431

الفصل التاسع والعشرون الإصلاحات المصرفية بعد الأزمات دروس من 2008 و2020 447

الفصل الثلاثون مستقبل البنوك نحو نظام مالي عالمي موحد رؤية قانونية مستقبلية 463

المراجع 479

الختام 485

تم بحمد الله وتوفيقه

د محمد كمال عرفه الرخاوي

يحظر نهائيا النسخ او الطبع او النشر او التوزيع الا باذن المؤلف

يناير 2026

مصر . الاسماعيليه